

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم تجارية
التخصص: تخصص مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2013-2023)

تحت إشراف الأستاذ

أ.د/ تيمائي عبد المجيد

من إعداد الطالبة:

قدري رحمة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب
غرداية	رئيساً	د. أويابة صالح
غرداية	مشرفاً	أ.د. تيمائي عبد المجيد
غرداية	ممتحناً	د. لغراب سميرة

السنة الجامعية: 2024/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا العمل .

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو
الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر
على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في
الحياة، إلى صاحب السيرة العطرة الرجل الكريم الحنون أبي الغالي حفظه الله
إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء،
التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق،
تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي
نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في
الدارين؛

إلى من وقف معي وساندني طيلة المشوار الدراسي ورفيق دربي في الحياة زوجي
إلى أغلى هدية من الرحمان أولادي، قرة عيني وأغلى ما أملك

لقمان، روان، لجين

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصعود إخوتي وأخواتي

والى الكتاكيت فخر الدين محمد إيلاف فوزان

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد فجزأهم الله عني كل خير.

سُرَّةُ رَقْعَتَيْهِ

قال الله تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (المجادلة: 11).

إن للعلم شأنًا عظيمًا في رفعة الإنسان، فهو النور الذي يضيء العقول، والسلاح الذي نواجه به تحديات الحياة، والطريق إلى الرقي والتميز.

الحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، عدد ما كان وما سيكون، وعدد الحركات والسكون. وإن كان لكل نجاح صانع، فإن لنا معلمًا وأستاذًا كان لنا سندًا وعونًا،

الأستاذ الدكتور **تيماوي عبد المجيد**، الذي لم يكن مجرد معلم، بل كان شعلة تنير دربنا، ودليلاً يقودنا نحو التميز. بجهوده وإخلاصه، تعلمنا أن للعلم قيمة، وللإصرار ثمرة، فله منا أصدق عبارات الشكر والتقدير، وجزيل العرفان على ما بذله من وقت وجهد، وما زرعه فينا من علم ومعرفة، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناته. كما أشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لي بقبولهم مناقشة مذكرتي. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتي الأفاضل. لهم مني أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معي، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2013-2023)، بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماده شبه الكلي على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي لعرض الإطار النظري لمفهومي أسعار النفط والميزان التجاري، مع إبراز العوامل المؤثرة فيهما وآثارها المتبادلة، ثم انتقلت إلى الجانب التطبيقي من خلال توظيف منهج القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

أظهرت النتائج أن أسعار النفط تمارس تأثيراً مباشراً وقوياً على الميزان التجاري في المدى القصير، حيث يؤدي ارتفاعها إلى تحسين الفائض التجاري، غير أن هذا الأثر يتلاشى تدريجياً بفعل زيادة الواردات، مع غياب علاقة مستقرة على المدى الطويل وبطء آلية التوازن. وتؤكد هذه النتائج هشاشة الميزان التجاري الجزائري أمام الصدمات النفطية، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والصادرات خارج المحروقات لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري، نموذج.ARDL

Abstract:

This study aims to analyze the impact of oil price fluctuations on Algeria's trade balance during the period (2013–2023), given the rentier nature of the national economy and its heavy reliance on hydrocarbon exports as the main source of revenue. The study employed a descriptive approach to present the theoretical framework of oil prices and the trade balance, highlighting the influencing factors and their mutual effects. It then moved to the empirical side by applying econometric analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The results revealed that oil prices exert a direct and strong impact on the trade balance in the short run, where rising prices lead to an improvement in the trade surplus. However, this effect diminishes over time due to rising imports, with no evidence of a stable long-term relationship and a slow adjustment mechanism. These findings highlight the vulnerability of Algeria's trade balance to oil shocks, underscoring the urgent need to diversify the productive base and non-hydrocarbon exports to achieve sustainable economic stability.

Keywords:

Oil prices, trade balance, Algerian economy, ARDL model.

الصفحة	فهرس المحتويات
–	البسملة
I	إهداء
II	شكر وتقدير
III	ملخص
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الرموز والمختصرات
X	قائمة الملاحق
أ-ب-ت	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتغيرات أسعار النفط والميزان التجاري	
02	تمهيد
02	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري
02	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط
10	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري
16	المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لأسعار النفط على الميزان التجاري
19	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
19	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية
23	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
25	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري

29	تمهيد
30	المبحث الأول: الدراسة القياسية والتفسير الاقتصادي
30	المطلب الأول: تطور متغيرات الرئيسية للدراسة
33	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية
39	المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية
39	المطلب الأول: تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)
40	المطلب الثاني: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر
42	خلاصة الفصل
44	خاتمة عامة
48	المراجع
51	الملاحق

❖ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01،01)	المتوسطات السنوية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (2013-2023)	08
(02،01)	الفرق بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	25
(01،02)	اختبار (ADF) و (PP) لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول	33
(02،02)	اختبار اكتشاف عدد التأخيرات نموذج (VAR)	34
(03،02)	تقدير نموذج (ARDL)	35
(04،02)	نتائج الاختبارات التشخيصية	37
(05،02)	نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test	38
(06،02)	نتائج معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)	39

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	تمثيل بياني لتطورات الميزان التجاري في الجزائر من 2005 إلى 2023	(01،02)
31	تمثيل بياني لتطورات أسعار النفط العالمية	(02،02)
34	التوليفات الممكنة لنموذج (ARDL) والاختبار حسب معيار (AKAIKE)	(03،02)
41	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر	(04، 02)

❖ قائمة الرموز والمختصرات:

الاختصار	المصطلح بالإنجليزية	الترجمة بالعربية
ARDL	Autoregressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
ADF	Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي-فولر الموسع
AIC	Akaike Information Criterion	مقياس أكايك للمعلومات
BIC	Bayesian Information Criterion	مقياس شوارتز البياني
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
VAR	Vector Autoregression	نموذج الانحدار الذاتي المتجهي
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط
EIA	U.S. Energy Information Administration	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية
BP	British Petroleum	شركة بريتيش بتروليوم
WTI	West Texas Intermediate	خام غرب تكساس الوسيط
FOB	Free On Board	التسليم على ظهر السفينة
CAF	Cost, Assurance, Freight	التكلفة والتأمين والشحن
R ²	Coefficient of Determination	معامل التحديد
DW	Durbin-Watson Test	اختبار دوربين-واتسون
LM	Lagrange Multiplier	اختبار مضاعف المربعات
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ المتجهي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
SVAR	Structural Vector Autoregression	نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي	Nonlinear ARDL	NARDL
نموذج الانحدار الذاتي العتبي	Threshold Autoregression	TAR
نموذج الانحدار الذاتي العتبي المعدل	Modified Threshold Autoregression	MTAR
إحصائية اختبار F	F-statistic	F-stat
الاحتمالية	Probability	Prob.
الانحراف المعياري	Standard Error	Std. Error

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
51	احصائيات منظمة الاوبك	(01)
58	مخرجات برنامج ايفيوز	(02)

مقدمة

يعتبر النفط من أبرز دعائم الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث يمثل المصدر الرئيسي للطاقة التي تركز عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء في القطاعات الصناعية أو الزراعية. وقد حاز النفط منذ بدايات القرن العشرين على مكانة محورية ضمن منظومة الطاقة العالمية، إذ ارتبط تطور الحضارة الصناعية الحديثة بشكل وثيق بتوسع استخداماته، لدرجة أن هذا القرن وُصف بأنه "قرن النفط". ولم يقتصر دور النفط على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل امتد ليصبح عنصراً استراتيجياً يؤثر في رسم السياسات الدولية، لا سيما في ظل تصاعد مفهوم "أمن الطاقة". وتبرز أهمية أسعار النفط بشكل خاص، نظراً لتأثيرها المباشر وغير المباشر على اقتصادات الدول، حيث تؤثر التقلبات السعرية على موازين التجارة الدولية، وتؤدي إلى تغييرات محسوسة في مداخل الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، مما يضيف على هذه السلعة طابعاً حساساً واستراتيجياً في النظام الاقتصادي العالمي.

وتُعد الجزائر من بين الدول الريعانية التي يعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، إذ تشكل صادرات النفط والغاز أكثر من 97% من إجمالي صادراتها خلال السنوات الأخيرة. وتُعتبر العوائد النفطية المصدر الرئيس للعملة الصعبة، والعنصر الحيوي في تمويل الإنفاق العمومي وتغطية العجز في الميزان التجاري. وبناءً على هذه الخصوصية البنوية للاقتصاد الجزائري، فإن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية تنعكس بصورة مباشرة على مؤشرات التجارة الخارجية، وعلى رأسها الميزان التجاري. وخلال الفترة الممتدة بين 2013 و 2023، شهدت أسعار النفط تقلبات حادة نتيجة لعوامل جيوسياسية واقتصادية متعددة، وهو ما أثر بشكل واضح على مستوى الصادرات الجزائرية، وبالتالي على رصيد الميزان التجاري. الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية قياسية لتقييم حجم وتأثير هذه التغيرات، وفهم مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري.

الإشكالية:

مما سبق فإن الإشكالية التي يمكن أن صياغتها تتلخص في السؤال الرئيسي الآتي:

➤ ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2023؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري في الأجل القصير خلال الفترة 2013-2023؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2023؟

فرضيات الدراسة:

- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن ملموس وإيجابي في الميزان التجاري الجزائري على المدى القصير.
- تتسم العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري بوجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال انجاز هذه الدراسة إلى:

- تحليل تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2013-2023 وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري.
- دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري باستخدام نماذج قياسية حديثة.
- التمييز بين الأثر قصير الأجل وطويل الأجل لسعر النفط على الميزان التجاري.
- قياس مدى استجابة الميزان التجاري الجزائري للصدمات النفطية في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وأحد العوامل المحددة لتوازن الميزان التجاري. وتسعى الدراسة إلى إبراز مدى هشاشة هذا التوازن في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط، مع تحليل الأبعاد الاقتصادية لتلك العلاقة من منظور علمي وقياسي.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، حيث يتم أولاً عرض الإطار النظري للعلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري، ثم من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) تحليل العلاقة الكمية بين المتغيرين محل الدراسة خلال الفترة 2013-2023. وقد تم الاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن منظمة الاوبك، وبنك الجزائر، من أجل بناء نموذج متين واستخلاص نتائج دقيقة تساعد على فهم ديناميكيات هذه العلاقة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الأهمية المحورية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وما يمثله من مصدر رئيسي لعائدات الصادرات والعملات الأجنبية.
- التذبذب الكبير في أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2013-2023، وما خلفه من انعكاسات على التوازنات التجارية والمالية للجزائر.
- الميول إلى دراسة قياسية معمقة توضح طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري على المدى القصير والطويل.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة من 2013 إلى 2023، وهي فترة شهدت تغيرات جوهرية في سوق النفط العالمية، شملت انهيارات وارتفاعات حادة في الأسعار.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري، باعتباره حالة نموذجية لدولة ريعية تعتمد على عائدات النفط في تمويل تجارتها الخارجية.
- **الحدود الموضوعية:** تنحصر الدراسة في تحليل العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري، دون التطرق إلى متغيرات اقتصادية أخرى مثل سعر الصرف أو التضخم، مع التركيز على الجانب القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرين.

هيكل الدراسة:

يتضمن **الفصل الأول** من هذه الدراسة عرضاً للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بتغيرات أسعار النفط وأثرها على الميزان التجاري. حيث يتناول المبحث الأول الجانب النظري من خلال استعراض تطورات أسعار النفط العالمية، وتوضيح الإطار المفاهيمي للميزان التجاري، ثم تحليل الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تفرزها تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري. أما المبحث الثاني، فيخصص لعرض الأدبيات التطبيقية، من خلال مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، مع توضيح أوجه التميز التي تنفرد بها هذه الدراسة مقارنة بتلك الأعمال السابقة.

أما **الفصل الثاني**، فيركز على الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، ويبدأ بإعداد البيانات اللازمة واختبار خصائص السلاسل الزمنية، وذلك عبر توصيف المتغيرات المدروسة واختبار مدى استقراريتها باستخدام اختبار الجذر الوحدوي. ثم ينتقل إلى تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من أجل الكشف عن العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري على المدى القصير والطويل، مع إجراء اختبارات التشخيص للتحقق من صلاحية النموذج المقدر ودقة نتائجه.

وأخيراً خاتمة تم عرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية لتغيرات أسعار النفط
والميزان التجاري

تمهيد:

تُعد أسعار النفط من أبرز المؤشرات الاقتصادية تأثيرًا على الاقتصاد العالمي، لما تمثله من مصدر أساسي للطاقة ودورها الحيوي في تحفيز مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتخضع هذه الأسعار لتقلبات دائمة ناتجة عن عدة عوامل، من أبرزها التغيرات في مستويات العرض والطلب، والتوترات الجيوسياسية، والسياسات الإنتاجية للدول المصدرة للنفط، سواء ضمن منظمة أوبك أو خارجها. وتتعرض هذه التقلبات بصورة مباشرة على أداء الاقتصاد الكلي، لا سيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل موازنتها العامة.

يعتبر ارتفاع أسعار النفط عامل مهم في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، بينما يؤدي الانخفاض الحاد في الأسعار إلى حدوث اختلالات اقتصادية ومالية متعددة، كما يتأثر الميزان التجاري بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، نظرًا لارتباطه الوثيق بحجم وقيمة الصادرات والواردات، مما يجعله أداة حيوية لقياس تأثير تغيرات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الخارجي للدول.

من خلال ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل الأول المتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية لتغيرات أسعار النفط والميزان التجاري إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري؛
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري

يُعد النفط من أهم الموارد الاستراتيجية التي لها دور كبير في الاقتصاد العالمي، حيث تتأثر معظم المؤشرات الاقتصادية، وخاصة في الدول الريعية، بتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية. وقد شكلت التغيرات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2013-2023 عنصراً مهماً في تفسير ديناميكية العلاقات التجارية الخارجية، بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على الميزان التجاري. ويعود ذلك إلى أن أي تغير في أسعار النفط يُحدث تأثيرات مزدوجة، إيجابية أو سلبية، بحسب طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول، ومدى اعتمادها على الإيرادات النفطية في تمويل التجارة الخارجية. ومن هذا المنطلق، سنتطرق في هذا المبحث إلى تطورات أسعار النفط الدولية، ونستعرض الإطار المفاهيمي للميزان التجاري، قبل التطرق إلى أبرز الآثار التي تخلفها تغيرات الأسعار على توازن هذا الميزان.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط

تعد أسعار النفط من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصادات العالمية، حيث شهدت تقلبات حادة في العقود الأخيرة بسبب عوامل متنوعة تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

الفرع الأول: الإطار النظري لأسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفرع تعريف سعر النفط وأنواعه ومحددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه ومكانته في مداخل التجارة الخارجية.

أولاً: تعريف سعر النفط:

لقد تطور السعر النفطي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق، النفطية، حيث كان في البداية يُحدّد عند آبار النفط، ليتحدد بعدها عند الموانئ، ثم تحول إلى سعر احتكاري وذلك نتيجة احتكار شركات قليلة للسوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ثم تحول إلى سعر تنافسي يخضع لقوى الطلب والعرض.¹

¹ نعيم عبد الله، شخاوي عبد العزيز، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص05.

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا¹.

أما سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس².

إن السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة معبرا عنها بالنقود³.

ويقصد به قيمة برميل النفط بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالونا معبرا عنها بوحدة نقدية محددة (الدولار الأمريكي) وفي زمان ومكان معينين⁴.

-ثانيا: أنواع أسعار البترول:

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي:

- مجموعة المفاهيم التي سادت قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى وتتضمن المفاهيم التالية:

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1983، ص 194-195.
² نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص 24.
³ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص 240.
⁴ شريف بوقصبة، وعلي بوعبدالله، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1983-2016 مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص 123.

أ- **السعر المعلن:** وهو السعر الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية وقد ابتداء العمل بهذا النوع منذ عام (1880م) وذلك عند إعلان شركة (ستاندرا أوليل أوف نيوجرسي) سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر.¹

ب- **السعر المتحقق:** والسعر المتحقق (سعر السوق) هو السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هاذ النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتنقلة التي كانت تقتقر لسوق خاص بها.

ت- **سعر الكلفة الضريبية:** ويعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة.

ث- **سعر الإشارة:** وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ويعني نفط الإشارة متوسط سلة من النفط متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفط بموجب قرب أو بعد درجة كثافة النفط من نفط الإشارة.

- سادت بعد الحرب العالمية الثانية كذلك مجموعة من المسميات والمفاهيم والمتمثلة في الآتي:²

أ- **السعر الفوري:** ويعني ثمن البرميل النفطي الخام معبرا عنه بوحدة نقدية في الأسواق الحرة أو الفورية أو المفتوحة للنفط الخام.³

ب- **السعر الرسمي (الاسمي):** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

ت- **السعر الحقيقي:** هو السعر الاسمي بعد تعديله لأخذ أثر التضخم في الحسبان، أي أنه يُعبر عن القوة الشرائية للسعر عبر الزمن. وبالتالي، فإن السعر الحقيقي يعكس القيمة الفعلية لبرميل النفط مقارنةً بسنوات سابقة بعد خصم معدلات التضخم، مما يسمح بمقارنة الأسعار بشكل أدق بين فترات زمنية مختلفة.

ث- **سعر البرميل الورقي:** هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام.

¹ ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس، أسعار النفط الخام انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (1)، المجلد (41)، العراق، كانون الثاني (2007)، ص 258.

² فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة، 2013، ص 138.

³ ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير، مرجع سبق ذكره، ص 259.

ج-السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في تسعير النفط

تخضع أسعار النفط إلى تقلبات ومتغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض، الطلب، العوامل السياسية، والمناخية... وغيرها.¹ ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي. وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لا سيما على المدى الطويل، ومن بين هذه التفسيرات نذكر ما يلي:

أولاً: المنهج الحدي ومبدأ الندرة:

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

ثانياً: تحليل أثر المنافسة:

يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

ثالثاً: احتكار القوة:

يتعلق بهيمنة عدد محدود من الدول أو الشركات الكبرى المنتجة للنفط على جزء كبير من العرض العالمي، ما يمنحها القدرة على التأثير في الأسعار من خلال التحكم في مستويات الإنتاج، ويؤدي هذا الاحتكار إلى تقييد العرض أو زيادته بما يتماشى مع مصالح هذه الأطراف دون الاعتماد الكامل على آليات السوق الحرة، وهو ما يجعل أسعار النفط تتأثر بشكل كبير بقرارات هذه الكيانات وليس فقط بالعوامل الاقتصادية البحتة مثل العرض والطلب.

¹ عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 1، ص327.

² جسر التنمية، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2005، ص12.

رابعاً: عوامل أخرى: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **عوامل الطلب:** إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملاً مساعداً في تغيير الأسعار.

ب - **عوامل الإمدادات:** إن ارتفاع مستوى إمدادات الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملاً مؤثراً في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضاً.

ت - **عوامل سياسية:** قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.¹

الفرع الثالث: تحليل مسار تطورات أسعار النفط الدولية خلال الفترة 2013-2023

تمثل أسعار النفط أحد أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تتأثر بعوامل متعددة، منها الجيوسياسية والاقتصادية والصحية. وقد شهدت السوق النفطية خلال الفترة 2013-2023 تحولات بارزة شملت موجات من الارتفاعات والانخفاضات الحادة. وجاء ذلك نتيجة لأزمات مالية، قرارات إنتاجية داخل أوبك، ظهور النفط الصخري، وجائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، سيتم من خلال هذا الفرع تحليل مسار تطورات أسعار النفط الدولية اعتماداً على الأسعار السنوية لمجموعة من الخامات المرجعية.

¹ Sampat Mukherjee, Modern Economic Theory, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005

جدول رقم (01-01) يوضح المتوسطات السنوية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (2013-2023)

(دولار للبرميل)

السنة	غرب تكساس الوسيط WTI	برنت Brent	دبي Dubai	سلة أوبك OPEC Basket
2013	97.98	108.56	105.47	105.87
2014	93.17	99.03	97.02	96.29
2015	48.66	52.39	51.22	49.49
2016	43.29	43.74	41.02	40.76
2017	50.79	54.25	53.02	52.43
2018	65.23	71.34	70.15	69.78
2019	57.02	64.30	63.71	63.83
2020	39.16	41.96	42.41	41.47
2021	68.17	70.86	68.91	69.89
2022	94.90	100.94	96.38	100.08
2023	77.58	82.50	82.09	80.98

المصدر: اعتماداً على

- BP, Statistical Review of World Energy, June 2023.
- OPEC Annual Statistical Bulletin (ASB)
- (U.S. Energy Information Administration - EIA)
- 2023 Dubai dated.
- 2023 Brent dated.
- 2023 Spot WTI (Cushing) prices.
- 1982-2021 the OPEC spot Reference Basket price.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

-ذروة تعافي السوق النفطية بعد الأزمة (2013):

سجلت سنة 2013 ذروة ملحوظة في أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر سلة أوبك 105.87 دولارًا للبرميل، في حين سجل خام برنت 108.66 دولارًا، وخام دبي 105.47 دولارًا، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط 97.98 دولارًا، ما يجعلها من بين أعلى المعدلات خلال العقد الأخير، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار يُعزى إلى مجموعة من العوامل التي تفاعلت في تلك السنة، أبرزها استمرار تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية، مما رفع مستويات الطلب على الطاقة خاصة من قبل الدول الناشئة.

كما ساهمت الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لاسيما تداعيات "الربيع العربي"، في تأجيج المخاوف حول استقرار الإمدادات النفطية، ما عزز من الضغوط التصاعدية على الأسعار، من جهة أخرى ساهمت سياسة منظمة أوبك القائمة على ضبط الإنتاج في الحفاظ على توازن السوق ورفع الأسعار، في وقت كانت فيه الأسواق المالية لا تزال تعاني من اضطرابات نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. كما أدت تقلبات سعر صرف الدولار إلى زيادة جاذبية النفط كأصل استثماري، وهو ما حفز نشاط المضاربة وأسهم في دفع الأسعار نحو مستوياتها المرتفعة المسجلة خلال تلك السنة.¹

-الهزة النفطية الكبرى الفترة (2014-2016):

دخلت السوق النفطية مرحلة اضطراب شديد انطلقت في 2014 وبلغت ذروتها في 2016، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل حاد. فقد انخفض سعر سلة أوبك من 96,26 دولارًا في 2014 إلى 40,76 دولارًا في 2016، بنسبة تراجع قاربت 58%.² وانخفض خام دبي من 97,02 إلى 40,02 دولارًا، وخام برنت من 98,95 إلى 43,73 دولارًا، وخام غرب تكساس من 93,28 إلى 43,34 دولارًا.

وترجع هذه الهزة إلى تخمة العرض الناتجة عن الإصرار السعودي على عدم خفض الإنتاج، إضافة إلى الطفرة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي، فضلًا عن ضعف الطلب العالمي وتراجع وتيرة النمو في الصين، وتخلي أوبك عن سياسة دعم الأسعار لصالح الدفاع عن حصصها السوقية، ما عمق الانهيار في الأسعار.³

-استعادة التوازن عبر التعاون الفترة (2017-2019):

شهدت هذه المرحلة تحسنًا في أسعار النفط بفضل اتفاق تاريخي بين دول أوبك ودول من خارجها (أوبك+) يقضي بخفض الإنتاج بمعدل 1.7 مليون برميل يوميًا بداية من يناير 2017. أدى ذلك إلى تحسن تدريجي في الأسعار، فبلغ متوسط سلة أوبك 64,04 دولارًا في 2019، وخام دبي 63,71 دولارًا، وخام برنت 64,21 دولارًا، وخام غرب تكساس 57,03 دولارًا.⁴

¹ ماجد إبراهيم عامر، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، المجلد 42، العدد 156، 2015، ص 21.

² OPEC, OPEC Conclusion, A SUCCESSFUL CONCLUSION, The 7th OPEC International Seminar, Vienna, Austria, 20-21 June 2018, p 4.

³ نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 06

⁴ عبد العزيز الدوسري، دراسات إستراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة أوبك؟، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، يوليو 2019، ص 03.

كان هذا التحسن مدفوعاً بزيادة الطلب العالمي واستقرار الأسواق، إضافة إلى الالتزام شبه الجماعي بتخفيضات الإنتاج، ما ساعد على امتصاص الفائض في السوق وتحقيق نوع من التوازن.

-انهيار بفعل الجائحة (2020):

شهد هذا العام أزمة غير مسبوقة نتيجة تفشي فيروس كورونا، حيث انهار الطلب العالمي على النفط بفعل تدابير الإغلاق وتوقف النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى ارتفاع المخزونات بشكل حاد. ورغم التوصل إلى اتفاق بخفض الإنتاج بـ 9.7 مليون برميل يوميًا، إلا أن الأسعار واصلت التراجع.

وانخفض متوسط سعر سلة أوبك إلى 41,47 دولارًا، وخام دبي إلى 42,41 دولارًا، وخام برنت إلى 41,84 دولارًا، وخام غرب تكساس إلى 39,25 دولارًا، بتراجع بلغ 31% إلى 35% حسب نوع الخام¹.

-التعافي ثم التذبذب الفترة (2021-2023):

بدأ عام 2021 بتعافٍ ملحوظ بفعل تخفيف قيود الجائحة وعودة الطلب تدريجيًا، مما دفع بأسعار النفط للارتفاع. فبلغ متوسط سعر سلة أوبك 69,89 دولارًا، وخام دبي 69,17 دولارًا، وخام برنت 70,86 دولارًا، وخام غرب تكساس 68,21 دولارًا، بنسب نمو بلغت 65% إلى 70%.

في عام 2022، تضاعف هذا الارتفاع بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية التي أثرت على الإمدادات العالمية، ما أدى إلى ارتفاع سعر سلة أوبك إلى 100,08 دولارًا، وخام برنت إلى 100,94 دولارًا، وخام غرب تكساس إلى 94,90 دولارًا. هذا الارتفاع ساهم في تعزيز إيرادات الدول المصدرة لكنه زاد من حدة التضخم العالمي.

أما في 2023، فقد عادت الأسعار إلى التراجع نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة في الصين، وعودة المعروض إلى الارتفاع تدريجيًا. وسجلت أسعار سلة أوبك 82,51 دولارًا، وخام دبي 82,19 دولارًا، وخام برنت 82,35 دولارًا، وخام غرب تكساس 77,58 دولارًا، بنسبة انخفاض قاربت 18%².

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري بمثابة مقياس اقتصادي يعكس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات في اقتصاد معين، كما يعد من المؤشرات الرئيسية التي تعكس صحة الاقتصاد الوطني.

¹ناصر التميمي، دول الخليج وارتفاع أسعار النفط: عودة للإنتفاق أم فرصة للتنويع الاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2021، ص 05.

²دالمي مباركة، دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعار النفط ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال جائحة كورونا، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024، ص ص 12-14.

الفرع الأول: ماهية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم حسابات ميزان المدفوعات، كونه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ما جعله يحتل مكانة كبيرة لدى معظم الدول، فضلا على كونه مؤشرا مناسباً لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري.

أولاً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته.

1- مفهوم الميزان التجاري: هو عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات والتي تتم خلال فترة إعداد ميزان المدفوعات وتتمر بحدود الدولة الجمركية¹.

ويعرف الميزان التجاري كذلك بأنه سجل نظامي للصفقات العمومية المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين مع المقيمين في بقية دول العالم².

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين صادرات دول ما و وارداتها فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين هنالك فائض في الميزان التجاري، وإذا حدث العكس يكون هنالك عجز.

يضم الميزان التجاري كلا من:

- **ميزان التجارة المنظورة :** ويسمى كذلك بالميزان التجاري السلعي ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تكون في صورة تدفقات سلعية، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث ترتبط بالدخل والإنتاج خلال الفترة المدروسة، وبالتالي فهو يمثل قيمة الصادرات السلعية لدولة ما مطروحا منها قيمة وارداتها السلعية³.

- **ميزان التجارة غير المنظورة:** ويسمى ميزان التجاري الخدمي ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تكون على شكل تدفقات خدمية أي غير مادية، التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.

¹ إيمان بلوفة علاء الدين قادري، أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 159.

² عطا الله بن مسعود، عمور عبد الحميد تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد: 02، 2019، ص 105.

³ Alan V. Deardorff, Terms of trade glossary of international economics, 2nd edition, World Scientific Publishing, NJ- USA, 2014, P24,

وبالتالي يمكننا القول أن الميزان التجاري فهو الذي يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، فتعتبر الصادرات مصدرا رئيسي للعملات الأجنبية وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، في حين تعتبر الواردات مصدر فقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية.

2- أهمية الميزان التجاري: له أهمية بالغة تتجلى من خلال الآتي:¹

- يعتبر الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات، فهو يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، ففي حالة حدوث عجز في نشاطها الإنتاجي بسبب ضعف القدرة الإنتاجية أو ضعف درجة مرونته في تلبية احتياجات الاقتصاد، تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها بالإضافة إلى أن عدم قدرة الدولة في توسيع نشاطها الإنتاجي وتوزيعه يحد من توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير، هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى إحداث عجز في الميزان التجاري لهذه الدولة

- يمثل رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية، كون الدولة التي لديها فائض في ميزانها التجاري يعني أن حجم إنتاجها كبير وأن أسعار بضائعها تنافسية ولها جودة في السوق المحلية والخارجية، وهذا ما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، ما يؤدي إلى زيادة الاتفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية

- له أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية وكذا تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تستعين بها الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية، في حين الأمر الذي زاد من أهميته هو زيادة حجم المبادلات الخارجية الدولية، ما جعله محل اهتمام السلطات العمومية وهذا لكونه:²

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي.
- يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الكلية.
- تعتبر بيانات الميزان التجاري أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد.

¹ بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس 2019، ص 114.

² سلمى دوح، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، "رسالة دكتوراه" تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2015، ص 118.

ثانيا: عناصر الميزان التجاري: يشمل الميزان التجاري على عنصرين أساسيين وهما:

1. الصادرات: يعتبر هذا المصطلح من أهم المصطلحات في الميزان التجاري، وهو يطلق على السلع والخدمات التي تنتجها الدولة أو المقيمين فيها، وتبيعهها الدولة لدولة أخرى أو للمقيمين فيها مقابل سلع وخدمات أخرى، أو في مقابل الذهب أو العملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل التجاري، أو في مقابل دين أو مقابل منح وتعويضات معينة¹.

كما تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي، أي تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فهي بذلك تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي، كما تعتبر الجزء من الناتج الوطني غير المستعمل داخل البلد، أي ما فاض منه فيصدر إلى الخارج، فهي تمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع إلى الأجانب بالدول الأخرى، وتصب قيمتها في مصلحة الدولة المنتجة لها، وبمعنى آخر فالصادرات هي المبالغ التي تنفقها الدول الأخرى على شراء السلع والخدمات المحلية التي تنتجها الدول المصنعة لتلك السلع والخدمات². في حين نجد أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الصادرات في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلا أن هناك ما يشير لعدم اختلاف مفهومها عموما عن المفهوم الذي يحدده لها نظام المحاسبة الوطنية حيث تسجل ضمن صادرات الدولة حسب هذا النظام كل نقل الملكية السلع والخدمات المنتجة من قبل الأعوان الاقتصاديين المقيمين إلى غير المقيمين. وتسجل الصادرات في الجانب الدائن للميزان كونها تمثل حق الدولة على العالم الخارجي، فيتم تسجيل المبالغ المستلمة كمقابل لها في الجانب المدين باعتبارها مقبوضات نقدية استلمتها الدولة من الخارج نظير تصديرها للمنتجات، وبذلك فهي تظهر مرتين في الميزان التجاري، وهذا باعتبارها حقوقا على العالم الخارجي الذي تم التصدير إليه من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر مقبوضات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة³.

2. الواردات: هي السلع والخدمات المقدمة أو المتاحة من طرف الوحدات المقيمة لفائدة الوحدات غير المقيمة، كما يقصد بها السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى أو المقيمين بها مقابل سلع أو خدمات أخرى، أو في مقابل الذهب أو العملات الأجنبية التي تدفعها الدولة أو المقيمين بها إلى الدول الأخرى أو المقيمين بها أو مقابل تعويضات ومنح معينة.

¹ سعاد بن مسعود، نجوية الحدي، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1986-2016 مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، عدد 01، 2020، ص 207.

² محمد زرقون أمال رحمان النظرية الاقتصادية الكلية محاضرات وتمارين ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص 22.

³ Sandrine Roque, Comprendre la comptabilité nationale, 2^e édition, Educagri éditions, France, 2015, p40.

كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني لدول أخرى، والذي يتم استعماله داخل حدود هذه الدولة عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع والخدمات إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمتها في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع فهي تتمثل في المبالغ التي تنفقها الدولة المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، أي ما ينفقه المواطنون على شراء السلع والخدمات الأجنبية، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

وتعرف وثيقة جدول المدخلات والمخرجات للجمهورية الجزائرية لسنة 1979 بأن الواردات من السلع تشمل كل السلع الجديدة التي تدخل بصفة نهائية إلى القطر الاقتصادي، وأن واردات الخدمات تشمل الخدمات المقدمة من طرف غير المقيمين إلى المقيمين، وهذا باستثناء الخدمات المستهلكة في الخارج من طرف العائلات المقيمة.¹

والواردات من السلع تقيم عادة بسعر الوصول إلى نقطة العبور إلى البلد، ويشمل ذلك سعر الشراء في البلد المصدر وتكاليف النقل والتأمين، أي أن الواردات تقيم بسعر (CAF - Cost Assurance Free) في حين الصادرات تقيم على أساس (FOC- Free On Board) أي بقيمة السلعة من البلد المصدر بدون إضافة تكاليف النقل والتأمين، وبالتالي تصبح قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات وهذا بمقدار قيمة مصاريف النقل والتأمين

الفرع الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

يعتبر توازن الميزان التجاري حالة نادرة الحصول في الواقع العملي، بينما نجد بأن الاختلال هو سيد الموقف وكذا الحالة الشائعة في الميزان.

أولاً: التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي التجاري، أي تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان وحالة التوازن تتحقق عندما يكون²:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه: الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات.

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتحة للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص 35.

² Michel Jura , Technique Financière Internationale, 2eme Edition, Dunod, France, 2003, p23.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري: إن الاختلال في الميزان التجاري يعني زيادة أحد الجانبين على الآخر، فقد يكون الاختلال في شكل فائض أو عجز:¹

1- حالة العجز: أي أن الحقوق التي تمتلكها الدولة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي، ما يؤدي إلى تراجع صادراتها من السلع والخدمات مقارنة ب وارداتها، ويكون العجز في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات، فالدولة تكون غير قادرة على تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي، ويترتب عليها سلبيات ومخاطر، ويتم تغطية قيمة هذا العجز سواء عبر الاحتياطات من العملة الصعبة أو من خلال الاستدانة، وهذا ما يدل على أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية، وفي حالة العجز يكون الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرضه من العملة المستعملة في المبادلات عكس حالة الفائض، فالواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات ويكون الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، فالعملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها، ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بتصدير أكثر العملة الأجنبية ترتفع من جديد، وقوة قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بتصدير أقل العملة الأجنبية تنخفض من جديد من خلال الظاهرة المعكوسة، وغالبا ما يكون الميزان التجاري في حالة عدم التوازن، يكون في حالة فائض أو في حالة العجز، وهذه الأخيرة لا تعتبر دائما مؤشر عن سوء الأحوال، فقد يكون الميزان التجاري غير موافق إشارة على سعي الدولة للتقدم، فهي تستورد أكثر مما تصدر لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث يتم تسوية هذا العجز بواسطة إيرادات أخرى كالخدمات والفوائد وأرباح رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، في حين العجز يكون عندما تعجز الدولة عن تنويع نشاطها الاقتصادي وتضعف قدرتها الإنتاجية على تلبية احتياجات الاقتصاد، ما يجعلها تضطر إلى التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات وبالتالي يحصل عجز في الميزان التجاري، ويكون الميزان غير موافق للدولة وهذا إذا كان العجز راجعا للأسباب التالية:²

- قد يكون الميزان غير موافق لأسباب نقدية، نتيجة للتقييم الخاطئ للعملة حيث تم تقويعها بأكثر من قيمتها، مما أدى إلى تقليل الصادرات إلى الخارج.

- وقد يكون نتيجة لتغير ظروف اقتصادية غير نقدية، وعندئذ قد يكون هذا التغير إما:

- انتقاليا عرضيا، كالتغير الحاصل عن عجز في المحصول أو نزاع بين أرباب العمل والعمال.

¹ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011/2010، ص40.

² مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006، ص26.

■ عميقاً رئيسياً، راجع النفاذ الموارد الطبيعية وهذا هو الخلل الرئيسي الذي يخلف وضع معقد.

2- حالة الفائض: وهذا عندما تكون القيمة الجارية للصادرات من السلع والخدمات أكبر منها للواردات في حين إذا تحقق هذا الفائض في ظروف اقتصادية مواتية كالتوظيف الكامل وتحقيق النمو المستهدف واتباع سياسة صحيحة لتنمية الصادرات، فهذا الأمر يدل على متانة الاقتصاد في هذا البلد، بينما إذا تحقق في ظروف غير مناسبة أو باتباع مثلاً سياسة تقييد الواردات، فهذا لا يدل على قوة الاقتصاد وإنما يبين نجاح السياسة المتبعة من طرف هذا البلد والتي تؤدي غالباً إلى المزيد من الاختلال.¹

ويحصل فائض في الميزان التجاري عندما تقوم الدولة بتوسيع نشاطها الاقتصادي وتنويع هيكلها الإنتاجي، ما يجعلها قادرة على تحقيق فائض في المنتجات من سلع وخدمات وهذا بعد إشباع الاقتصاد المحلي منها، فهذا الأمر يؤدي إلى التقليل من استيراد هذه المنتجات وبالتالي هذا الفائض يكون قابل للتصدير، وهو الأمر يشير بأن الدولة تعتمد على مواردها الذاتية.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لأسعار النفط على الميزان التجاري

لأسعار النفط على الميزان التجاري عدة آثار إيجابية وأخرى سلبية.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لأسعار النفط على الميزان التجاري

تتجلى في عدة جوانب وتشمل ما يلي²:

- **زيادة العائدات من صادرات النفط:** فعندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية تحصل الدول المنتجة للنفط على عوائد أكبر من صادراتها النفطية، وبالتالي زيادة قيمة صادرات الدولة وتعزيز رصيد الميزان التجاري، حيث تزداد قيمة الصادرات مقارنة بواردات الدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري.
- **تحسين قيمة العملة الوطنية:** مع ارتفاع أسعار النفط، تتدفق العوائد الدولارية بشكل أكبر إلى الدولة المنتجة، مما يؤدي إلى زيادة احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، حيث أن زيادة التدفقات النقدية الأجنبية تقلل من الضغط على العملة الوطنية لدعم استقرار الاقتصاد المحلي.

¹ نجاة مسمش، الاقتصاد الدوازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1980-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، 2018، ص 47.

² قاسم جبار خلف، الديزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 41، العراق، 2018، ص 36.

- **زيادة القدرة على تمويل الاستيراد:** عندما تتزايد عائدات النفط بسبب ارتفاع أسعاره، فيمكن للحكومة والقطاع الخاص استيراد السلع والخدمات بسهولة أكبر دون التأثير الكبير على الميزان التجاري، إذ أن الفائض الناتج عن صادرات النفط يمكن أن يعوض النفقات على الواردات للمساعدة على الحفاظ على توازن الميزان التجاري أو حتى تحقيق فائض.
- **تحفيز الاستثمارات الأجنبية:** تسهم الزيادة في أسعار النفط في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني، وعليه تشهد بعض الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن أسواق مستقرة لاستثمار أموالها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الصناعات المحلية، وزيادة الصادرات غير النفطية وخلق توازن في الميزان التجاري بشكل أكبر.
- **تعزيز النمو الاقتصادي:** في ظل ارتفاع أسعار النفط، تستطيع الدولة أن تستثمر العائدات النفطية في مشاريع تنموية كبيرة، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، والصادرات غير النفطية، وتحسن الميزان التجاري نتيجة لذلك من خلال تنويع الصادرات وزيادة حجمها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لأسعار النفط على الميزان التجاري

- تتجلى في بعض الجوانب التي تؤثر سلباً على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، ونجملها في الآتي:¹
- **التقلبات الحادة في أسعار النفط:** وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات، ففي حال هبوط أسعار النفط بشكل مفاجئ تنخفض عائدات الصادرات النفطية بشكل حاد، فيسبب هذا التراجع تفاقم للعجز في الميزان التجاري.
 - **الاعتماد المفرط على النفط:** وهو ما من شأنه أن يعوق التنوع الاقتصادي ويجعل البلاد عرضة للتقلبات في السوق النفطية، بالتالي انخفاض قيمة صادراتها بشكل عام والتأثير سلباً على الميزان التجاري.
 - **ارتفاع فاتورة الواردات:** عندما تنخفض أسعار النفط، تضطر الدولة إلى زيادة وارداتها من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية، مما يزيد من عجز الميزان التجاري، إضافة إلى ذلك إذا لم يتم تنويع الاقتصاد تنخفض الإيرادات النفطية بشكل حتمي، وعليه تزايد الاعتماد على استيراد السلع الأساسية مما يعمق العجز التجاري.²

¹ Philippe d'arvisenet, Jean pierre petit, économie internationale la place des banques, dunod, paris, 1999, p30.

² ناجمي جمعة لمطوش لطيفة، أثر إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985 - 2018 مجلة الاستراتيجية والتنمية مجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2012، ص14.

- **تأثيرات انخفاض العملة الوطنية:** مع تراجع أسعار النفط تنخفض العائدات الدولارية التي تأتي من الصادرات النفطية، مما يزيد الضغط على قيمة العملة المحلية، فانخفاض العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وزيادة الضغوط التضخمية.
- **تقليص الاستثمارات الحكومية:** انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية التي تعتمد بشكل كبير على النفط وهو ما يؤدي لاحقاً إلى التقليص في الاستثمارات الحكومية في المشاريع التنموية والحد من قدرة البلاد على تنويع صادراتها أو تحسين الإنتاجية المحلية.¹
- **التأثير السلبي على القطاعات غير النفطية:** تراجع أسعار النفط يؤثر أيضاً على القطاعات غير النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية، فإذا انخفضت عائدات النفط تتأثر القطاعات الأخرى مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات، وتراجع الصادرات غير النفطية ليزداد العجز التجاري.²

¹ هشام سفيان صلواتشي، مصطفى حبشي، مسعود حبشي، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر تحديات، ورهانات مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص120.

² هشام سفيان صلواتشي، مرجع سابق، ص120.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية للموضوع دراستنا المتعلق بأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، سوف يتم التعرّيج على الأدبيات التطبيقية من خلال عرض لبعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع دراستنا أو أحد متغيريه.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

سوف يتم عرض بعض الدراسات المحلية والعربية المتعلقة بموضوع دراستنا كما يلي:

1-دراسة ماحي زكرياء (2024) تحت عنوان دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص دراسات كمية في التجارة الدولية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس واختبار العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث اتضح وجود أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف الرسمي على معدل تغطية الصادرات للواردات، وذلك بعد استخدام نموذج الخطي البسيط على سلسلة زمنية سنوية لسعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات، أما باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الدوزعة (ARDL) الذي طبق على سلاسل زمنية سنوية لمحددات سعر الصرف المتمثلة في سعر الصرف الرسمي، سعر البترول، معدل نمو الناتج المحلي، معدل التضخم وأسعار الفائدة على الودائع لدراسة علاقتها مع سلسلة زمنية سنوية تمثل رصيد الميزان التجاري. توصلت الدراسة إلى الآتي:

- من بين نتائج إنشاء نظام للرقابة على الصرف ظهور وانتشار الأسواق الموازية لصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار وتداول العملات الأجنبية بسعر صرف موازي مما أثر على المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني ودفع بالسلطات إلى البحث عن حلول الاستعجالية قصد القضاء على الظاهرة.
- أوجد تحليل تطور الميزان التجاري فقط ارتباطا وثيقا برصيد الميزان التجاري بسعر البترول إذ يسجل الميزان التجاري رصيدا موجبا في حالة ارتفاع واستقرار أسعار البترول ويعود لتسجيل رصيد سالب في حالة حدوث أزمات بتروولية وتراجع أسعاره، حيث إن تركيبة الصادرات تشير إلى تواجد المحروقات في المرتبة الأولى بنسبة فاقت 96%، أما الواردات فتتركب من التجهيزات الصناعية والفلاحية والمواد الاستهلاكية والغذاء ومواد أخرى بنسب متفاوتة.

1-دراسة قاوي معمر(2023) تحت عنوان أثر تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطايرية أسعار النفط على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة ما بين 2000 و2019 بالاعتماد على النماذج ARCH ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي. أظهرت النتائج على المدى القصير عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وأثبتت الدراسة أن تطاير أسعار النفط يؤثر إيجابيا على مؤشرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وكشفت نتائج تحليل التباين بأن تطايرية سعر النفط تفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري وحجم الصادرات في الجزائر، كما يفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في كل من حجم الواردات وسعر الصرف الحقيقي في المدى القصير والطويل، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين تطايرية أسعار النفط ومتغيرات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تطايرية ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية تنعكس بالإيجاب على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر فتتحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار (بانخفاض سعر الصرف الحقيقي).

2-دراسة فريحة مراد (2021) تحت عنوان أثر تغيرات أسعار النفط على الإيرادات العامة دراسة حالة الجزائر 1986-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ومعرفة طبيعة العلاقة بين سعر النفط والإيرادات العامة في الجزائر، ومدى تأثير تغيرات سعر النفط على حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2018، وذلك بشرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات (سعر النفط والإيرادات العامة الجباية البترولية الجباية العادية بصياغتها في صور نماذج قياسية وبإجراء جميع الاختبارات المتعلقة بطبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات، حيث قامت ببناء ثلاثة نماذج قياسية استخدمنا فيه منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM والنموذج الأخير تمثل في نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، حيث طبقت على سلاسل زمنية سنوية لكل من الإيرادات العامة، أسعار النفط الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة 1986-2018.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والإيرادات العامة، في حين أن العلاقة بين سعر النفط والجباية العادية منعدمة في الأجل القصير وفي الأجل الطويل؛
- اتضح أن هناك أثر ينتج عن صدمات وتغيرات في أسعار النفط على الإيرادات العامة وبالتالي على ميزانية للدولة؛
- تتأثر حصيلة الإيرادات العامة بشكل كبير بما يحدث في سوق النفط العالمية وما تبعها من تغيرات في سعر النفط وذلك راجع لارتباطها الوثيق بالعوائد الجبائية النفطية، ورغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها فسيبقى للنفط دور رئيسي في رسم معالم المالية العامة في الجزائر؛
- ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات المحروقات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية إلى مستويات دنيا؛
- مساهمة الجزائر في الإنتاج النفطي العالمي لا تزال ضئيلة مقارنة بحجم الاحتياطي المؤكد الذي تمتلكه من النفط الخام في الوقت الحالي رغم احتلالها موقعا متميزا بين الدول النفطية في العالم سواء من حيث امكانياتها النفطية أو الاحتياطيات المؤكدة.

3-دراسة عبد الحكيم عاشور، بوبكر بن العايب (2021) تحت عنوان دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري لـ Kaldor Nicholas وتقلبات أسعار البترول في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتطبيقات، العدد 2، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة محاولة تحليل وقياس العلاقة السببية بين متغير أسعار البترول والنمو الاقتصادي، معدل التضخم وميزان المدفوعات، ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017، وتمثل هذه المتغيرات مربع كالدور السحري، وقد استخدم منهجية Toda Yamamoto. وقد توصل هذا البحث إلى:

- وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم؛
- وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وكل من معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار البترول إلى التضخم أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير في التضخم.

4-دراسة تمار أمين (2018) تحت عنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حاله الجزائري للفترة 1986 - 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد كلي ومالية دراسة قياسية" إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017-2018، الجزائر:

حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري؟ وقد اعتمد الباحث على نموذج التكامل المشترك وفقا لطريقة أنجل جرانجر لتحديد التكامل المشترك إلا أنه بعد حصوله على نتائج تفيد غياب التكامل المشترك وفق النموذج الأول انتقل إلى أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء فأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وضعيفة بينهما ، كما اتضح أن تخفيض العملة لم يساهم في تحسين سعر الصادرات الجزائرية، ثم قدر الباحث أثر سعر الصرف على الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي var لدراسة علاقة الأجل القصير فكانت نتيجة الاختبار أن حجم الواردات يشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي لكن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية.

5-دراسة الطالب يحيوي نذير(2016) تحت عنوان انعكاسات العملة على الميزان التجاري ومؤثر أسعار الاستهلاك حالة الجزائري 1980 - 2013، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير التغير في سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (LIPC, LBC, LTCH) ووجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، استخدم نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) لدراسة علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعمل سعر الصرف على الربط بين مستويات الأسعار المحلية لمختلف بلدان العالم ويسهل عملية التبادل التجاري، وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني؛
- كلما ارتفعت مرونة الطلب على الصادرات والواردات كلما كان تخفيض قيمة العملة يعتبر ناجحا في تحسين وضع الميزان التجاري حسب النظرية الاقتصادية، غير أن مرونة الطلب على الصادرات والواردات بقيت ضعيفة لاعتبارات موضوعية منها تبعية الجزائر من حيث الواردات سواء في شكل مواد استهلاكية أو من حيث الصادرات التي تعتمد على الجباية البترولية؛

- يشكل التضخم المستورد في الجزائر نصيب معتبر من التضخم المحلي، حيث يعد من العوامل الرئيسية التي تفسر انتقال التضخم الاجنبي إلى الاسعار الداخلية وانعكاساته وفقا لمنظور القناة المباشرة وهي ترجيح وتغير الاسعار الاسمية للسلع والخدمات المستوردة التي تدخل في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك.

6-دراسة بيطام ريمة (2015) تحت عنوان أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه،

وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر، وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي في معالجة الإشكالية حيث قامت بتحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر، أي محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين تطورات أسعار النفط ومدى انعكاسها على الإيرادات ونفقات الميزانية.

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط فإن النفقات العامة للميزانية سوف ترتفع، ويرجع سبب ذلك لسياسة التوسع التي تطبقها الدولة بغرض تنمية المرافق العمومية وغيرها والعكس صحيح، وكما أن أي تغير يحصل في أسعار النفط بالزيادة أو النقصان فإنه يؤثر مباشرة على إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يؤدي إلى تغير في إيرادات الميزانية بنفس الاتجاه.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-دراسة Attouchi Manal (2020) بعنوان **chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en algeria :économétrie**

عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية عالجت هذه الدراسة تأثير الصدمات النفطية على وضع الاقتصاد الكلي وعلى ديناميكيات الدورات الاقتصادية مع إمكانية ظهور أعراض العلة الهولندية في الجزائر، فنتائج استخدام نماذج SVAR و NARDL تظهر أن النمو الاقتصادي يستجيب أكثر للانخفاض في أسعار النفط، ولكن الزيادات في أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الإنفاق في الميزانية ومعدلات البطالة، ومن ناحية أخرى يشير تطبيق نموذج Markov Switching غير الخطي إلى أن الصدمات الإيجابية تساعد في البقاء في مرحلة الرخاء الاقتصادي، بينما تزيد الصدمات السلبية للنفط من إمكانية البقاء في فترة الركود في حين تبين نماذج TAR و MTAR وكذا اختبارات السببية الخطية وغير الخطية أن آلية ارتفاع سعر الصرف غير معتمدة في هذه الدراسة ومنه اعتمادا على هذه النتائج تم استخلاص أن تأثير

صددمات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي غير متماثل، بحيث أن الصدمات السلبية تعيق الزيادات في أسعار النفط في تحفيز النمو الاقتصادي بسبب الآثار الضارة للمرض الهولندي، لذلك إن التزايد في الانفاق العمومي الناتج عن إيرادات الصدمات الإيجابية للنفط تثبت عدم فعالية السياسة المالية واعتمادها على المحروقات دون تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم ارتفاع سعر الصرف الجزائري يثبت وجود تأثير مختلط لظاهرة العلة الهولندية نظرا للتنشوء القطاعي القائم وكذا أثر تراجع القطاع الصناعي، وبالتالي فإن مقاومة الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط غير مؤكدة، مما يتطلب اتخاذ تدابير التنويع لتقليل هيمنة اقتصاد الطاقة.

2-دراسة Anna Simomi Matteo Mogliani (2020) بعنوان:

Bayesian MIDAS Penalized Regressions: Estimation, Selection, and Prediction

عبارة عن ورقة بحثية صادرة عن بنك فرنسا، تبحث هذه الدراسة في اقتراح نهج جديد للانحدارات ذات التردد المختلط في بيئة عالية الأبعاد وتقنيات التقدير والاستدلال على وجه الخصوص، لتحسين خصائص التنبؤ للنموذج وقدرته على الاسترداد المتناثر، حيث يتم ضبط معلمات العقوبة المفرطة التي تحكم انكماش النموذج تلقائياً عبر خوارزمية MCMC التكيفية، لتأسيس خصائص مقاربة ومتكررة جيدة للجزء الخلفي من خطأ التنبؤ داخل العينة وخارجها، ويتم استعادة معدل الانكماش الخلفي الأمثل، واستظهار الأمثل للكثافة التنبؤية الخلفية، لتبدي عمليات المحاكاة أن النماذج المقترحة تتمتع باختيار جيد وأداء تنبؤي في عينات صغيرة، حتى عند تقديم مصفوفة لتصميم أكثر ارتباطاً وتقاطعا عند تطبيقها على التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، حيث يمكن أن تتفوق الانحدارات المعاقب عليها لدينا على العديد من المنافسين الأقوياء، وتشير النتائج إلى أن المتغيرات المالية قد تحتوي على بعض المحتوى التنبؤي قصير المدى، على الرغم من أنه محدود للغاية؛

3-دراسة Joaquin Vespignani, Mala Raghavan and Monoj Kumar Majuunder (2019) بعنوان

Oil Curse, Economic Growth and Trade Openness عبارة عن ورقة بحثية صادرة عن معهد العولمة - بنك الاحتياطي الفيدرالي دالاس:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى المفارقات الاقتصادية البارزة التي كثيراً ما تُطرح في الأدبيات الاقتصادية، والتي تتمثل في أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط، غالباً ما تسجل مستويات منخفضة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتُعرف هذه الظاهرة بمفارقة الموارد، حيث تتناقض مع الرؤية التقليدية التي تفترض أن وفرة الموارد الطبيعية تُسهم تلقائياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه، واعتمدت الدراسة على بيانات شاملة لـ 95 دولة.

تم من خلال هذه الدراسة استنتاج ما يلي:

- الانفتاح التجاري هو وسيلة ممكنة للحد من لعنة الموارد، ويتيح الانفتاح التجاري للبلدان الحصول على أسعار تنافسية لمواردها في السوق الدولية والوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة لاستخراج الموارد بكفاءة أكبر؛

- أن الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية قادرة على الحد من لعنة الموارد من خلال الانفتاح على التجارة الدولية.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال مضمون هذا المطلب سوف يتم التعقيب على الدراسات السابقة ومن ثم توضيح أهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات.

الفرع الأول: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02) يوضح الفرق بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

العنصر	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الدراسة	-دراسات متعددة حول أثر سعر الصرف وأسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي	دراستنا كانت بعنوان أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2023/2013
الموضوع	-تطرق معظم الدراسات إلى دراسة العلاقة بين العملة وأسعار النفط والتجارة الخارجية الجزائرية	العلاقة المباشرة بين تقلبات أسعار النفط وتطور الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص
أهداف الدراسة	هدفت الدراسات السابقة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف على المؤشرات الاقتصادية المختلفة في الجزائر مثل الميزان التجاري، الإيرادات العامة، والتجارة الخارجية، مع قياس طبيعة العلاقات السببية والاتجاهية بين هذه المتغيرات عبر نماذج قياسية مختلفة.	قياس وتحليل مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري كمؤشر رئيسي للأداء الاقتصادي
المنهج	-المنهج الوصفي والتحليلي مع بعض الدراسات القياسية باستخدام نماذج VAR أو ARDL	المنهج الوصفي التحليلي وأساليب القياسي
عينة الدراسة	-دراسة انكشاف الاقتصاد الجزائري تجاه العوامل الخارجية	الجزائر خلال فترة زمنية محددة مع تحليل تفصيلي لسلاسل البيانات المتعلقة بأسعار النفط والميزان التجاري

سنة الدراسة	تراوحت الدراسات بين الفترة 2016 إلى 2024.	خلال الموسم الجامعي 2024-2025
نتائج الدراسة	- تأكيد التأثير الكبير للاقتصاد الجزائري بالتقلبات الخارجية - إبراز هشاشة الميزان التجاري أمام تغيرات سعر الصرف وأسعار النفط	ارتفاع أسعار النفط له تأثير إيجابي وقوي ومستدام على تحسين الميزان التجاري الجزائري على المديين القصير والطويل.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الدراسات السابقة

الفرع الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة:

- ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر مثل الميزان التجاري والإيرادات العامة؛
- أظهرت نتائج الدراسات أن تقلبات سعر الصرف غالباً ما تكون ذات أثر سلبي على تغطية الصادرات للواردات مما يعكس هشاشة التجارة الخارجية الجزائرية تجاه التغيرات النقدية؛
- بينت بعض الدراسات وجود تأثير إيجابي لتطاييرية أسعار النفط على مؤشرات تحرير التجارة الخارجية مما يشير إلى ترابط وثيق بين أداء الصادرات وتقلبات الأسواق العالمية؛
- أكدت دراسات أخرى وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار ورصيد الميزان التجاري مع ارتباط كبير بتطور أسعار البترول، مما يدل على الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات؛
- استخدمت الدراسات نماذج قياسية متقدمة مما منحها قوة تفسيرية للعلاقات الديناميكية على المدى القصير والطويل؛
- أوضحت النتائج أن تخفيض سعر الصرف لم يكن كافياً لتحسين أداء الصادرات أو الميزان التجاري نظراً لطبيعة الصادرات الجزائرية المركزة في المحروقات؛
- أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى مؤشرات اقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة وميزان المدفوعات؛
- أشارت عدة دراسات إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بسبب اعتماد الحكومة على سياسة توسعية لتمويلها عائدات النفط المرتفعة، والعكس صحيح في حالة تراجع الأسعار؛
- بشكل عام، كشفت الدراسات أن الإيرادات العامة للدولة تتأثر بشدة بتغيرات أسعار النفط، مما يكشف عن ضعف هيكلي في المالية العمومية بسبب الارتباط الكبير بالجباية البترولية؛
- هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه المتغيرات الخارجية وأبرزت الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل واعتماد سياسات اقتصادية أكثر مرونة واستباقية.

خلاصة الفصل:

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن سعر النفط لا يقتصر على كونه مجرد قيمة تحددها قوانين العرض والطلب في السوق، بل هو نتاج لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والمالية التي تساهم في تشكيل مستوياته. إذ تعمل السياسات الدولية على ضبط هذه الأسعار، كما أظهر التحليل لمسار أسعار النفط خلال الفترة من 2013 حتى 2023 وجود تقلبات حادة وتأرجحات كبيرة، ناتجة عن تأثير الأزمات المالية العالمية، والتوترات السياسية في مناطق حساسة، بالإضافة إلى التغيرات المستمرة في معدلات الاستهلاك العالمي للطاقة.

يمثل الميزان التجاري أداة مركزية وفعالة لقياس مدى نجاح أو ضعف التجارة الخارجية للدول، حيث يعكس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، كما أن تحقيق التوازن في الميزان التجاري مرتبط بعدة عوامل رئيسية منها حجم الإنتاج المحلي وقوة الطلب الخارجي، بالإضافة إلى تأثير أسعار السلع الاستراتيجية مثل النفط، وعليه فإن فهم آليات الميزان التجاري وأسباب تقلباته يصبح أمر ضروري لتحليل الوضع الاقتصادي لأي دولة، بالأخص تلك التي تعتمد بشكل كبير على مواردها النفطية.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان
التجاري الجزائري

تمهيد

تعدّ الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في تمويل ميزانيتها وتأمين العملة الصعبة، حيث تشكل المحروقات النسبة الأكبر من الصادرات والإيرادات العامة، وبالتالي، فإن أي تقلبات في أسعار النفط الخام عالمياً تنعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي، وخاصة على الميزان التجاري، الذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

في هذا السياق، سنحاول من خلال هذا الفصل لتحليل مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بالتغيرات في أسعار النفط، باستخدام أحد أهم النماذج الاقتصادية قياسية وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بالاعتماد لبيانات تاريخية للفترة 2013-2023 والتي تغطي عدة تقلبات لأسعار النفط، وتحديد طبيعة العلاقة بين على الميزان التجاري في الجزائر، من خلال قياس مرونة الميزان التجاري تجاه صدمات أسعار النفط، بالإضافة إلى استشراف الآثار المحتملة للتحويلات العالمية في أسواق الطاقة على الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى تساهم تعزز مرونة الميزان التجاري وتقلل من مخاطر الاعتماد الأحادي على عائدات المحروقات، وذلك في إطار السعي نحو تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية في الجزائر.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول الدراسة القياسية والتفسير الاقتصادي.

- المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الدراسة القياسية والتفسير الاقتصادي.

في عالم البحث العلمي والدراسات الأكاديمية، تعدّ النتائج القياسية أحد أهم العناصر التي تمثل جوهر العمل البحثي، إذ تُعتبر النتائج القياسية الناتج الرئيسي للجهد البحثي، وتشكل الأساس الذي يُبنى عليه فهم المشكلة المدروسة أو الظاهرة المحددة.

المتغير التابع:

Trade Balance- TB: يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات (من السلع والخدمات) وقيمة الواردات لدولة ما خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة).

المتغير المستقل:

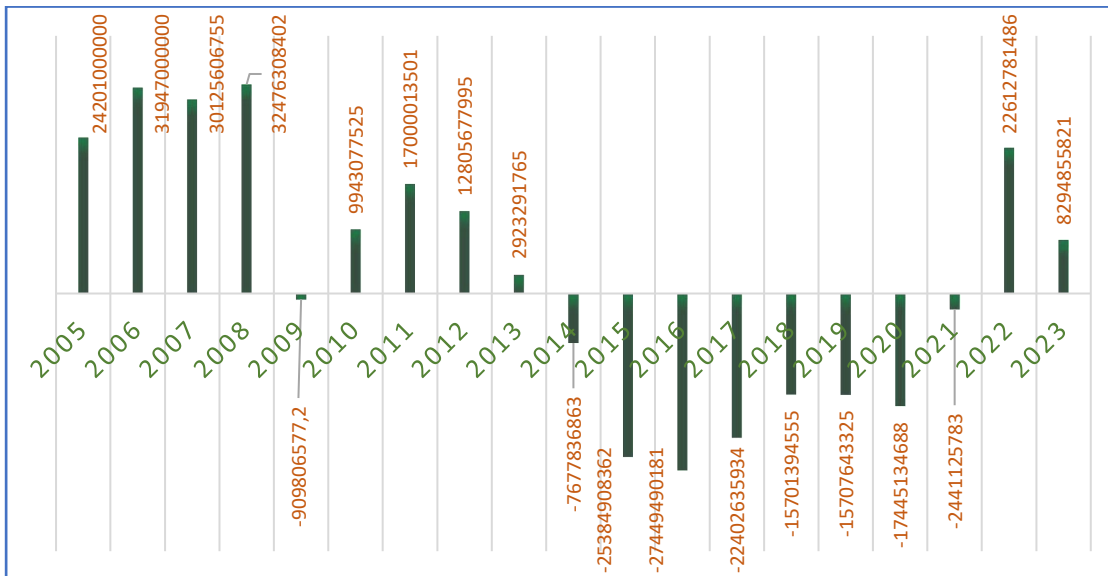
Oil Price- OP: يشير سعر النفط الخام (دولار): يشير سعر النفط في هذه الدراسة إلى السعر العالمي للنفط الخام، والذي يتم قياسه عادةً بالدولار الأمريكي للبرميل، ويعتبر هذا المتغير متغيراً مستقلاً رئيسياً في الدراسة، حيث تؤثر تغيراته على الإيرادات النفطية للجزائر، وبالتالي على مداخيلها من العملة الصعبة وقدرتها على تمويل الواردات.

المطلب الأول: تطور متغيرات الرئيسية للدراسة.

سنحاول تحليل مسار وتطور أسعار النفط والميزان التجاري وتفاعلاتهما، تمهيداً لدراسة قياسية أكثر عمقاً لقياس درجة الارتباط وتأثير تقلبات الأسعار العالمية مرونة الميزان التجاري في الجزائر.

أولاً: تطور الميزان التجاري في الجزائر:

الشكل رقم (01-02): تمثيل بياني لتطورات الميزان التجاري في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق (02-01) نلاحظ ما يلي:

✓ 2005-2008: فائض تجاري مرتفع (أعلى قيمة 32.48 مليار دولار في 2008) بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات.

✓ 2009: عجز مفاجئ (-0.91 مليار دولار) بسبب انهيار أسعار النفط (الأزمة المالية).

✓ 2010-2014: عودة الفائض لكنه متذبذب (أعلى قيمة 17 مليار دولار في 2011) بسبب تعافي الأسعار.

✓ 2014-2021: تحول إلى عجز مستمر (أسوأ سنة -27.45 مليار دولار في 2016) بسبب:

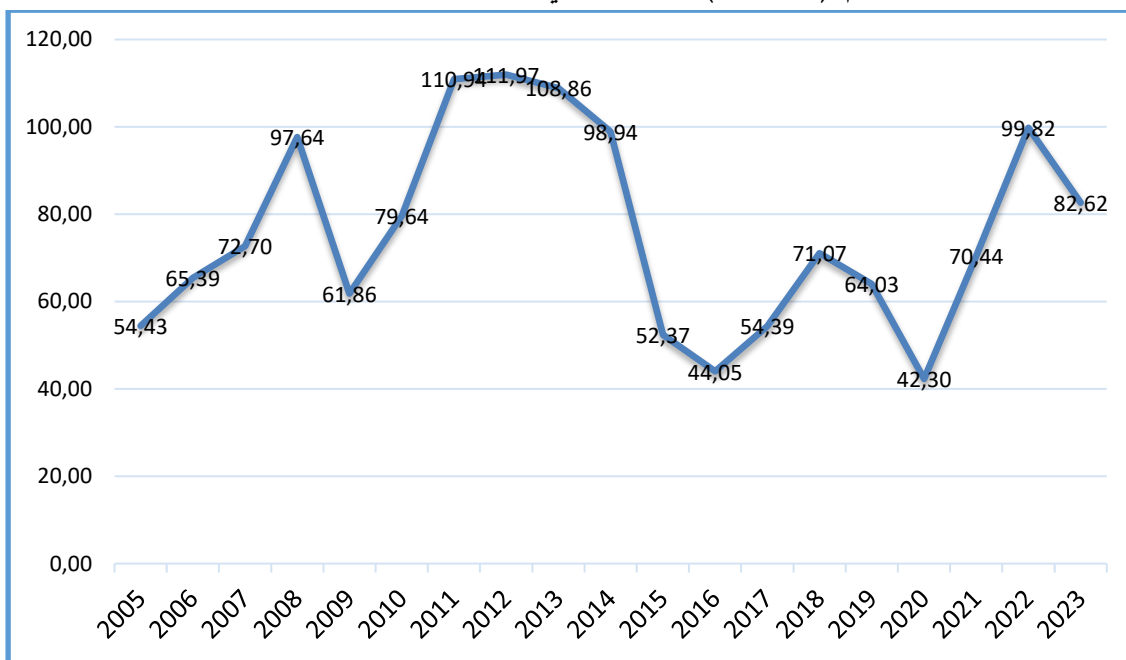
✓ انخفاض أسعار النفط وعدم تنويع الاقتصاد (اعتماد كبير على عائدات النفط)، وارتفاع فاتورة الواردات (خاصة الغذاء والسلع المصنعة).

✓ 2022: عودة فائض قوي (22.61 مليار دولار) بسبب ارتفاع أسعار النفط (99.82 دولار) وأزمة الطاقة في أوروبا.

✓ 2023: انخفاض الفائض إلى 8.29 مليار دولار مع انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي.

ثانيا: تطور أسعار النفط الخام:

الشكل رقم (02-02): تمثيل بياني لتطورات أسعار النفط العالمية



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

- عند ملاحظة الشكل السابق (02-02) الممثل لتطورات أسعار النفط الخام خلال الفترة 2005-2023، يمكن تلخيص أهم هذه تطورات من خلال النقاط التالية:
- ✓ 2008-2005: ارتفع سعر النفط بشكل ملحوظ من 54.43 دولار في 2005 إلى 97.64 دولار في 2008 بسبب النمو الاقتصادي العالمي (خاصة في الصين والهند) وزيادة الطلب على الطاقة.
 - ✓ 2009: انخفض السعر إلى 61.86 دولار بسبب الأزمة المالية العالمية التي خفضت الطلب على النفط.
 - ✓ 2010-2014: تعافي الأسعار تدريجياً (وصل إلى 110.94 دولار في 2011) بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي واضطرابات العرض في الشرق الأوسط (مثل الربيع العربي).
 - ✓ 2014-2016: انهيار حاد في الأسعار (52.37 دولار في 2015 و 44.05 دولار في 2016) بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وتباطؤ الطلب الصيني.
 - ✓ 2017-2019: تعافي طفيف (71.07 دولار في 2018) بفضل اتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج.
 - ✓ 2020: انهيار جديد إلى 42.30 دولار بسبب جائحة كوفيد-19 وانخفاض الطلب العالمي.
 - ✓ 2021-2022: انتعاش قوي (99.82 دولار في 2022) مع التعافي الاقتصادي وأزمة الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.
 - ✓ 2023: انخفاض طفيف إلى 82.62 دولار بسبب تباطؤ النمو العالمي.

من خلال ما سبق وكنظرة أولية لتأثير أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر، تبين تطورات البيانات ارتباطاً قوياً بين أسعار النفط الخام والميزان التجاري في الجزائر، حيث يُعد النفط من العوامل الرئيسية المتحركة في الفائض أو العجز التجاري، فعندما ترتفع أسعار النفط (كما حدث في 2008 و 2011 و 2022)، يرتفع الفائض التجاري بسبب زيادة إيرادات الصادرات النفطية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وفي المقابل، يؤدي أي انخفاض حاد في الأسعار (كما في 2009 و 2015 و 2020) إلى عجز تجاري فوري، مما يكشف عن مشكلة في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مورد واحد، كما أن تزايد العجز في بعض السنوات رغم تحسن الأسعار (مثل 2018-2019) يشير إلى مشكلات هيكلية، مثل تراجع الإنتاج النفطي أو ارتفاع الواردات، مما يؤكد الحاجة الملحة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات لضمان استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى طرح نتائج الدراسة القياسية.

أولاً: استقرار سلاسل المتغيرات الدراسية:

من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم توظيف اختبار "ديكي فولير المطور" (ADF) و"فيليب بيرون" (PP) على المستوى (0) ثم عمل الفرق الأول على كل سلسلة على حدة، وإعادة الاختبار، والذي جاءت نتائجه مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): اختبار (ADF) و (PP) لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول

(الجزائر)								المتغيرات	H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة
الفرق	Prob*	القرار	م الثقة	الفرق	Prob*	القرار	م الثقة		
(0)	0.0589	H(0)	%5	(1)	0.0021	H(0)	%5	TB	ADF
	0.0625	H(0)			0.0011	H(0)		PP	PP
	0.0270	H(0)						OP	ADF
	0.0012	H(0)						PP	PP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق (01) وبرنامج (Eviews).

من خلال الجداول أعلاه، نلاحظ قيمة (Prob*) من اختبار (ADF) و (PP) للسلسلة (TB) عند المستوى (0) (قبل إجراء الفروق الأولى) كانت أكبر من (0.05)، وهذا يعني أنها غير مستقرة عند المستوى (0)، أما في ما يخص سلسلة (OP) كانت قيمة (Prob*) من اختبار (ADF) و (PP) أقل من 0.05 ما يعني أنها مستقرة عند المستوى (0)، ولا داعي لإجراء الفروقات عليها، وبعد إجراء الفروق الأولى على السلاسل غير المستقرة (TB) أصبحت قيمة (Prob*) أقل من (0.05)، ما يدفعنا للقول أن هذه السلاسل (TB) مستقرة عند المستوى الأول (الفرق الأول)، ومنه يكون شرط الاستقرار محقق لاستخدام نموذج (ARDL).

ثانيا: تحديد عدد التأخيرات نموذج:

في هذا الصدد، يتم حساب المؤشرات المذكورة سابقا بعد تقدير نموذج (VAR)، وعلى أساس أصغر قيمة لها يتم تحديد عدد التأخيرات اللازمة لتقدير النموذج، ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ اتفاق 5/5 (موضع *) من مؤشرات على 5 تأخيرات في النموذج (P=2).

جدول رقم (02-02): اختبار اكتشاف عدد التأخيرات نموذج (VAR).

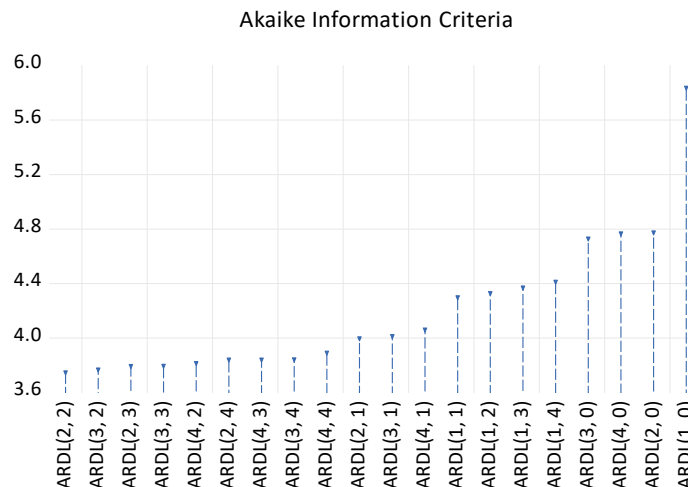
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-321.7784	NA	36797.61	16.18892	16.27337	16.21945
1	-214.9269	197.6753	215.1115	11.04635	11.29968	11.13794
2	-185.7719	51.02126*	61.28104*	9.788596*	10.21082*	9.941257*
3	-182.8628	4.800120	65.01796	9.843138	10.43425	10.05686
4	-182.3354	0.817396	77.99791	10.01677	10.77677	10.29156

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق (1) وبرنامج (Eviews).

ثالثا: تقدير نموذج (ARDL):

بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة واستقرار النموذج ومعرفة عدد التأخيرات القصوى التي يحتويها، جاءت نتائج تقدير النموذج (ARDL) بعد تحديد أفضل نموذج من التوليفات الممكن اختيارها وذلك باعتماد معيار (Akaike) كما يلي: (ARDL 2.2)

الشكل رقم (03-02): التوليفات الممكنة لنموذج (ARDL) والاختيار حسب معيار (Akaike).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق (1) وبرنامج (Eviews).

الجدول رقم (02-03): تقدير نموذج (ARDL)

Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB(-1)	1.715954	0.124055	13.83221	0.0000
TB(-2)	-0.772604	0.128308	-6.021466	0.0000
OP	0.418938	0.049109	8.530757	0.0000
OP(-1)	-0.670018	0.097776	-6.852576	0.0000
OP(-2)	0.273367	0.073657	3.711343	0.0007
C	-2.092410	1.592616	-1.313820	0.1972
R-squared	0.992567	Mean dependent var	-9.783039	
Adjusted R-squared	0.991534	S.D. dependent var	15.60795	
S.E. of regression	1.436062	Akaike info criterion	3.693250	
Sum squared resid	74.24189	Schwarz criterion	3.941489	
Log likelihood	-71.55826	Hannan-Quinn criter.	3.784239	
F-statistic	961.4329	Durbin-Watson stat	2.325084	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق (1) وبرنامج (Eviews).

رابعاً: قوة التفسير والملاءمة العامة للنموذج (Goodness-of-Fit)

R-squared (R^2) = 0.9926 هذه القيمة مرتفعة جداً وتقترب من 1، هذا يعني أن النموذج يفسر 99.26% من التغيرات (التباين) في الميزان التجاري (Tb) هذه نسبة ممتازة وتشير إلى أن النموذج ملائم جداً للبيانات. F-statistic = 961.43 و Prob(F-statistic) = 0.0000 تعبر إحصائية F عن أهمية النموذج ككل، القيمة العالية جداً والقيمة الاحتمالية (Prob) التي تساوي صفراً تدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية للغاية، بمعنى آخر، المتغيرات المشتركة في النموذج (أسعار النفط الحالية والمتأخرة وقيم الميزان التجاري المتأخرة) تفسر معاً بشكل مشترك variations الميزان التجاري، وهذه النتيجة ليست بالصدفة.

خامساً: تفسير المعاملات (Coefficients) :

الثابت: Prob = 0.1972, C = -2.0924 المعامل ليس ذا دلالة إحصائية (قيمة الاحتمال < 0.05)، هذا يعني أنه عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى صفراً، فإن قيمة الميزان التجاري ليست مختلفة إحصائياً عن الصفر. عدم الدلالة هذا شائع وقد لا يكون مقلقاً.

$TB(-1) = 1.71595$ (Prob: 0.0000) : معامل موجب وذو دلالة إحصائية عالية، يشير إلى وجود قصور ذاتي (Inertia) قوي في الميزان التجاري، فائض أو عجز في الفترة السابقة $(t-1)$ له تأثير قوي وإيجابي على الفترة الحالية (t) .

$TB(-2) = -0.77260$ (Prob: 0.0000) : معامل سالب وذو دلالة إحصائية عالية. هذا المعامل، مع المعامل السابق، يشكل ديناميكية التعديل نحو التوازن الطويل، القيمة السالبة تساعد في تصحيح الانزياح وتعيد الميزان التجاري نحو مساره الطويل بعد صدمة ما.

$OP = 0.41894$ (Prob: 0.0000) : المعامل موجب وذو دلالة إحصائية عالية، يشير إلى أن الزيادة في سعر النفط في الفترة الحالية (t) ترتبط بتحسين فوري (في نفس الفترة) في الميزان التجاري للجزائر، وهذا متوقع لأن الجزائر مصدرة رئيسية للنفط، فزيادة السعر ترفع قيمة صادراتها فوراً.

$OP(-1) = -0.67002$ (Prob: 0.0000) : معامل سالب وذو دلالة إحصائية عالية. هذه نتيجة بالغة الأهمية. ** على الرغم من أن ارتفاع السعر يحسن الميزان في المدى القصير جداً، إلا أن آثاره بعد فترة (سنة واحدة) تكون سلبية ومهمة.

$OP(-2) = 0.27337$ (Prob: 0.0007) : معامل موجب وذو دلالة إحصائية. يشير إلى أن آثار ارتفاع سعر النفط تعود لتكون إيجابية مرة أخرى بعد فترتين (سنتين)، وإن كان التأثير أقل من التأثير الفوري، وقد يعكس هذا تكيف الاقتصاد مع المستوى الجديد لأسعار النفط أو تأثير السياسات المالية والنقدية التي يتم تطبيقها لمواجهة الآثار السلبية.

سادسا: مقاييس دقة النموذج وأخطاء التقدير.

$S.E. of regression = 1.436$: هذا هو الانحراف المعياري للقيم المتبقية (الأخطاء)، تشير القيمة المنخفضة نسبياً مقارنة بـ $(S.D. dependent var = 15.61)$ إلى أن تقديرات النموذج دقيقة.

$Durbin-Watson stat = 2.325$: تقترب هذه القيمة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البواقي **. هذا يعزز مصداقية النتائج وإحصاءات t و F .

سابعا: الاختبارات التشخيصية:

قبل اعتماد النموذج المقدر سابقا وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (02-04): نتائج الاختبارات التشخيصية

RAMSEY RESET		Normality test Jarque Bera	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test		الاختبار
T-statistic	F-statistic			Breusch-Pagan-Godfrey	ARCH Test	
1.000	1.00	12.622483	2.84	0.41	1.79	القيمة
0.32	0.3	0.001	0.2165	0.7668	0.2890	الاحتمال

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

❖ يشير اختبار LM وهو اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي حيث تنص فرضية العدم (H_0) على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج، ونلاحظ أن الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة للنموذج الأول (2.84) باحتمال (0.2165) وهو أكبر من (0.05) مما يعني قبول الفرضية المعدومة والإقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج المقدر.

❖ يشير اختبار ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity Test والذي تم استعمال فيه اختبارين إحصائيين وهما: اختبار Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH Test إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoskedasticity في النموذج حيث نلاحظ أن الاحتمال الموافق للإحصائيتين المحسوبة للاختبار هي: (0.41) باحتمال (0.7668) و (1.79) باحتمال (0.2890) وهما أكبر من (0.05).

❖ أما بخصوص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فيدل على رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تدلي على أن البواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، حيث أن الإحصائية المحسوبة (Jarque bera) تساوي (12.62) باحتمال (0.001100) وهو أصغر من (0.05).

ما يهمنا في هذه الاختبارات أن النموذج المقدر لا يحتوي على ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وكذا ثبات تباين حد الخطأ العشوائي وعليه يمكن الآن إجراء اختبار الحدود للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات.

ثامنا: اختبار الحدود Bounds Testing Approach

نتائج هذا الاختبار جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.933393	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (1.93) أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى، بنسبة ثقة (10%، 5%، 2.5%، 1%) أي أننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومنه لا توجد أدلة إحصائية كافية لتأكيد وجود علاقة توازن طويل الأجل بين الميزان التجاري وسعر النفط في هذه العينة.

التقلبات في سعر النفط تؤثر على الميزان التجاري للجزائر بشكل أساسي في المدى القصير والمتوسط فقط كما رأينا في معادلة *ARDL* السابقة بتأثيراتها المتأخرة، ومع ذلك، لا يبدو أن هناك قوة "جاذبة" ترجع بالميزان التجاري إلى مسار توازن ثابت مع سعر النفط في المدى الطويل جداً، قد يكون هذا بسبب عوامل هيكلية أخرى (مثل سياسة الإنفاق الحكومي، الطلب على الواردات، تنويع الاقتصاد) التي تتغير بمرور الوقت وتمنع علاقة مستقرة طويلة الأجل.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية.

يتناول هذا المبحث مناقشة النتائج المتوصل إليها، من خلال تقديم تقدير معادلة قصيرة الأجل في المطلب الأول، في حين يطرح المطلب الثاني نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر.

المطلب الأول: تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

في هذا المطلب، سيتم تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول التالي يظهر النتائج المحققة.

الجدول رقم (02-06): نتائج معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	0.772604	0.115863	6.668248	0.0000
D(OP)	0.418938	0.043051	9.731123	0.0000
D(OP(-1))	-0.273367	0.063289	-4.319329	0.0001
CointEq(-1)*	-0.056650	0.022895	-2.474351	0.0182
R-squared	0.898924	Mean dependent var	-0.231270	
Adjusted R-squared	0.890944	S.D. dependent var	4.232610	
S.E. of regression	1.397760	Akaike info criterion	3.598012	
Sum squared resid	74.24189	Schwarz criterion	3.763505	
Log likelihood	-71.55826	Hannan-Quinn criter.	3.658672	
Durbin-Watson stat	2.325084			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

على الرغم من عدم وجود علاقة تكامل مشترك قوية، يتم تقدير معادلة ECM لوصف العلاقة المدى القصير. من ناحية معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.056) حيث تحقق فيه الشرط الكافي (الإشارة سالبة) والشرط اللازم (معنوية 0.0000)، بحيث يكشف معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (ECM) عن سرعة عودة متغير التابع (الميزان التجاري) نحو قيمته التوازنية في الأجل القصير، حيث في كل فترة زمنية (سنة) نسبة تصحيح اختلال التوازن تقدر بـ(5.6%) والتي تعد معامل تعديل بطيء نوعا ما، بمعنى آخر عندما تنحرف قيمة الميزان التجاري بسبب صدمة في

المعدل نفسه أو في أحد المتغيرات المؤثرة فيه خلال الفترة قصيرة الآجل ($t-1$) عن قيمتها التوازنية فإنه يتم تصحيح ما يعادل (5.6%) في الثلاثي الواحد.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: علاقة طويلة الأجل:

اختبار الحدود (F -Bounds Test) يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك قوية (علاقة توازن طويلة الأجل مستقرة) بين سعر النفط والميزان التجاري الجزائري في فترة الدراسة، هذا قد يكون بسبب عوامل سياسية أو هيكلية تتغير بمرور الوقت.

ثانياً: علاقة قصيرة الأجل منطقية:

على العكس من ذلك، توجد علاقة قوية جداً في المدى القصير، كما يظهر في معادلة ECM ونموذج $ARDL$ الأصلي، تؤثر أسعار النفط الحالية والمتأخرة تأثيراً كبيراً ومباشراً على الميزان التجاري.

ثالثاً: آلية تصحيح بطيئة:

توجد آلية لتصحيح الأخطاء (معلمة ECM) سالبة وذات دلالة، لكنها بطيئة وضعيفة (5.67% لكل فترة)، مما يعني أن أي صدمة في الميزان التجاري تستغرق وقتاً طويلاً ليمتصها الاقتصاد.

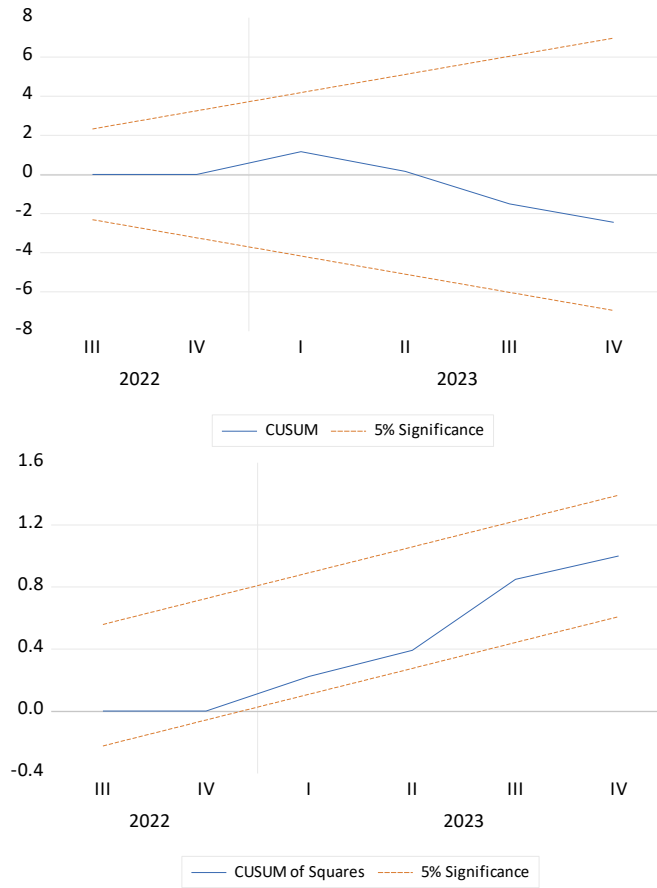
رابعاً: طبيعة التأثير:

التأثير الفوري لارتفاع سعر النفط إيجابي، لكنه يعقبه تأثير سلبي بعد فترة (ربع سنة لاحق)، مما يدعم فكرة أن ارتفاع الإيرادات النفطية يتحول سريعاً إلى طلب على الواردات، مما يحد من الفائض التجاري على المدى المتوسط. يجب على صانعي القرار التركيز على إدارة دورة الإيرادات النفطية في المدى القصير والمتوسط (من خلال صناديق الادخار والسياسات المالية الانكماشية أثناء فترات ارتفاع الأسعار) لأن العلاقة الطويلة الأجل ضعيفة، عدم وجود علاقة توازن قوية يعني أن الاعتماد على النفط وحده لا يضمن استقرار الميزان التجاري على المدى البعيد، مما يعزز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لخلق مصادر دخل أكثر استقراراً.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج $ARDL$ المقدر.

استناداً إلى الشكل أسفله، من الواضح أن المعاملات المقدرة لنموذج $ARDL$ تظل مستقرة طوال فترة الدراسة، وهذا يدل على وجود ثبات بين المتغيرات التي تم تحليلها وتناسق في نتائج النموذج بالنسبة لتصحيح الخطأ على المدى القصير والطويل، كما يقع التمثيل الرسومي للاختبارات الاستقرار الهيكلي لهذا النموذج ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%، مما يدعم فكرة الاستقرار.

الشكل رقم (02-04): اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

خلاصة الفصل:

أظهر التحليل القياسي باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2005-2023 أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وقوي على الميزان التجاري الجزائري في المدى القصير والمتوسط، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحسين الفائض التجاري ثم ينعكس سلباً بسبب زيادة الواردات، قبل أن يعود الأثر تدريجياً إلى الإيجابية. غير أن اختبار الحدود بين غياب علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل، مع آلية تصحيح بطيئة للاختلالات، مما يبرز هشاشة الاعتماد على عائدات النفط. كما أكد النموذج جودة إحصائية عالية، وهو ما يعزز النتيجة الأساسية: أن تأثير النفط ظرفي وقصير الأمد، وأن استقرار الميزان التجاري يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية.

خاتمة

وختاماً يتضح من خلال الجانب النظري أن تقلبات أسعار النفط تُعد عاملاً محورياً في تحديد ملامح الميزان التجاري الجزائري، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحسين عوائد الصادرات وتعزيز الفوائض، بينما يتسبب انخفاضها في إظهار هشاشة الاقتصاد الوطني نتيجة اعتماده المفرط على المحروقات، مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر كالعجز التجاري والمرض الهولندي. كما أبرزت الأدبيات أهمية الميزان التجاري باعتباره مرآة حقيقية لقدرة الاقتصاد على الإنتاج والتنافسية الخارجية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد بين التحليل القياسي باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2013-2023 أن أثر أسعار النفط على الميزان التجاري قوي في المدى القصير، إذ يسهم ارتفاعها في تحقيق فائض تجاري، غير أن هذا الأثر يتراجع بسرعة بفعل زيادة الواردات، ليكشف عن غياب علاقة مستقرة على المدى الطويل وببطء آلية التوازن. وتؤكد هذه النتائج هشاشة الميزان التجاري الجزائري أمام الصدمات الخارجية، وضرورة الإسراع في تنويع القاعدة الاقتصادية والصادرات خارج المحروقات لتحقيق استقرار واستدامة أكبر.

في إطار سعيها للإحاطة بالموضوع، جاءت دراستنا للإجابة على الإشكالية: "ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2023؟"، قمنا من خلالها ربط الدراسة النظرية من جهة والدراسة القياسية من جهة أخرى.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: "ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن ملموس وإيجابي في الميزان التجاري الجزائري على المدى القصير" تشير نتائج نموذج $ARDL(1,0)$ إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين ارتفاع أسعار النفط وتحسن الميزان التجاري الجزائري على المدى القصير. حيث بلغ معامل سعر النفط 0.886 مع قيمة احتمالية (p-value) أقل من 0.05، مما يثبت أن زيادة سعر النفط تؤدي إلى تحسن ملموس في الميزان التجاري. بناءً عليه، تؤكد النتائج صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "تتسم العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري بوجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل"، أثبت اختبار الحدود (Bound Test) ونموذج $ARDL(1,1)$ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري، حيث يتم تصحيح أي اختلالات آنية في الميزان التجاري تدريجياً عبر الزمن. وتم اختيار هذا النموذج بناءً على أدنى قيمة لمعيار أكايك، مما يعزز كفاءة التقدير. لذا، تؤكد النتائج صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص عدة نتائج نجملها في الآتي:

- تنذبذب أسعار النفط ظاهرة بنيوية مرتبطة بعوامل اقتصادية وسياسية وظرفية تجعلها غير مستقرة عبر الزمن.
- الميزان التجاري مرآة للتجارة الخارجية ويُعد من أهم المؤشرات على قوة أو هشاشة الاقتصاد الوطني.
- ارتفاع أسعار النفط يحسّن الميزان التجاري عبر زيادة عوائد الصادرات النفطية وتحسين الاحتياطات.
- انخفاض أسعار النفط يضرّ بالميزان التجاري ويكشف هشاشة الاقتصادات المعتمدة على المحروقات.
- ارتباط قوي قصير الأجل: تبين أن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وقوي على الميزان التجاري الجزائري في المدى القصير، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحقيق فائض تجاري سريع.
- انعكاس الأثر في الأجل المتوسط: يظهر أن هذا التحسن سرعان ما يتراجع نتيجة ارتفاع حجم الواردات وتزايد الطلب المحلي، مما يحول الأثر إلى سلبي بعد فترة وجيزة.
- غياب علاقة طويلة الأجل مستقرة: أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، ما يعني أن العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري غير مستقرة على المدى الطويل.
- بطء آلية التعديل: أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECM) أن سرعة عودة الميزان التجاري إلى وضع التوازن ضعيفة (حوالي 5.6% سنوياً)، ما يعكس هشاشة قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات.
- جودة النموذج القياسي: تميز نموذج (ARDL) بخصائص إحصائية جيدة R^2 مرتفع جداً، غياب الارتباط الذاتي والتباين غير المتجانس، مما يعزز موثوقية النتائج.
- اعتماد مفرط على النفط: أثبتت النتائج أن الميزان التجاري الجزائري شديد التأثر بصدمات أسعار النفط العالمية، ما يعكس التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات.
- الحاجة إلى التنويع الاقتصادي: خلصت الدراسة إلى أن استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتقليل الاعتماد الأحادي على النفط والغاز.

اقتراحات الدراسة:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات: تشجيع الإنتاج الوطني في قطاعات الزراعة، الصناعة التحويلية والخدمات، بهدف تقليص الاعتماد على النفط والغاز كمصدر وحيد للإيرادات.
- تطوير الصناعات التحويلية: استغلال الموارد الطبيعية (الفوسفات، الحديد، الطاقة المتجددة) في صناعات محلية تزيد من القيمة المضافة وتدعم الصادرات.
- إصلاح منظومة الاستيراد: ترشيد فاتورة الواردات عبر تشجيع الإنتاج المحلي للمواد الأساسية والوسيلة بدلاً من الاستيراد المفرط.
- تعزيز الصناديق السيادية: تفعيل صندوق ضبط الإيرادات أو إنشاء صندوق سيادي قوي لتجميع الفوائض النفطية وتوظيفها في استثمارات منتجة تقلل أثر تقلبات الأسعار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): خاصة في القطاعات غير النفطية مثل الطاقات المتجددة، السياحة، التكنولوجيا والخدمات اللوجستية.
- اعتماد سياسات مالية مرنة: وضع ميزانيات على أساس سعر نفط مرجعي متحفظ، مع ضبط النفقات العمومية بما يتناسب مع التغيرات المحتملة في الإيرادات.
- تعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية: محاربة الفساد وتحسين بيئة الأعمال لتوجيه العوائد النفطية نحو التنمية المستدامة بدلاً من الاستهلاك غير المنتج.
- التوجه نحو الطاقات البديلة: الاستثمار في الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) كخيار استراتيجي طويل الأمد لتقليل التبعية للنفط.

آفاق الدراسة:

- لاستكمال جوانب لم تتناولها في دراستنا الحالية بعمق، أو لاستكشاف موضوعات فرعية ترتبط بها، نقترح عناوين دراسات مستقبلية كما يلي:
- دور السياسات الاقتصادية والإصلاحات في التخفيف من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.
 - تقييم أثر التحول نحو الطاقة المتجددة على استقرار الميزان التجاري الجزائري.
 - تحليل العلاقة بين أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيرها على الميزان التجاري.

قائمة المراجع

• المراجع العربية

أولاً: الكتب

- الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1983.
- الرومي نواف، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000.
- الدوسوي لريد ضياء، تقلبات أسعار الصرف. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية. الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
- عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- بن ساحة، مصطفى. أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.
- دوحه، سلمى. أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها. أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- مسمش، نجاه، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2014) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.
- مولاي، عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.

ثالثاً: المجلات والمؤتمرات العلمية

- المزيني، عماد الدين محمد. "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، 2013.
- بوقصبة، شريف، وبوعبدالله، علي. "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة 1983-2016"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 18، العدد 01، 2018.

- بلوفة، إيمان، وقادري، علاء الدين. "أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري: دراسة قياسية للفترة (2000-2019)", مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 10، العدد 01، 2023.
- بن مسعود عطا الله، وعمور عبد الحميد، "تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2019.
- رحالي بلقاسم، وبوعافية، سمير، "الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2017"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، 2019.
- عمر فوزية غالب، "دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)", مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، البصرة، 2013.
- محمود ناجي، عبد الستار وعباس علي خضير، "أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 41، العدد 01، العراق، 2007.
- نعيم عبد الله، شيخاوي عبد العزيز، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر خلال الفترة 1990-2020: دراسة قياسية باستخدام نموذج "ARDL"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 07، العدد 01، 2022.

• المراجع الأجنبية:

- Alan V. Deardorff, Terms of Trade Glossary of International Economics, 2nd edition, World Scientific Publishing, NJ, USA, 2014.
- Michel Jura, Technique Financière Internationale, 2ème Édition, Dunod, France, 2003.
- Philippe d'Arvisenet, Jean Pierre Petit, Économie Internationale: La Place des Banques, Dunod, Paris, 1999.
- Sampat Mukherjee, Modern Economic Theory, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005.
- Sandrine Roque, Comprendre la Comptabilité Nationale, 2^o édition, Educagri éditions, France, 2015.
- OPEC, OPEC Conclusion, A Successful Conclusion, The 7th OPEC International Seminar, Vienna, Austria, 20-21 June 2018.

الملاحق

الملحق رقم (01): احصائيات منظمة الاوبك

Table 2.1

OPEC Members' population

(million inhabitants)

	2012	2013	2014	2015	2016	change 16/15
Algeria	37.495	38.297	39.114	39.963	40.800	0.837
Angola	22.984	23.673	25.789	26.682	27.490	0.808
Ecuador	15.521	15.775	16.027	16.279	16.520	0.241
Gabon	1.735	1.803	1.829	1.855	1.881	0.026
IR Iran	76.157	77.152	78.144	79.109	80.040	0.931
Iraq	34.208	35.096	36.005	36.934	37.884	0.950
Kuwait	3.824	3.965	4.092	4.239	4.411	0.172
Libya	6.283	6.266	6.259	6.322	6.385	0.063
Nigeria	161.206	165.048	168.972	172.980	177.072	4.092
Qatar	1.833	2.004	2.216	2.434	2.490	0.056
Saudi Arabia	29.196	29.994	30.770	31.521	32.139	0.618
United Arab Emirates	8.768	9.031	9.302	9.581	9.856	0.275
Venezuela	29.365	29.786	30.206	30.620	31.033	0.413
OPEC	428.575	437.890	448.726	458.520	468.000	9.481

Table 2.3

OPEC Members' real GDP growth rates (PPP based weights)

(%)

	2018	2019	2020	2021	2022
Algeria	1.2	1.0	-5.1	3.4	3.4
Angola	-1.3	-0.7	-5.6	1.1	2.7
Congo	-4.8	1.0	-6.2	1.5	2.6
Equatorial Guinea	-6.2	-5.5	-4.2	-3.2	2.8
Gabon	0.8	3.9	-1.9	1.5	3.3
IR Iran	-1.8	-3.1	3.3	4.7	2.7
Iraq	4.7	5.8	-15.7	7.7	7.0
Kuwait	2.4	-0.6	-8.9	1.3	7.5
Libya	7.9	-11.2	-29.5	28.3	1.0
Nigeria	1.9	2.2	-1.8	3.6	3.3
Saudi Arabia	2.8	0.8	-4.3	3.9	8.7
United Arab Emirates	1.3	1.1	-5.0	3.9	7.6
Venezuela	-19.7	-27.7	-30.0	0.5	9.0
OPEC	0.1	-0.9	-4.9	4.1	5.6

Notes:

Aggregates were compiled on the basis of 2017 GDP weights using 2017 purchasing power parities (PPP).

Table 2.1

OPEC Members' population

(million people)

	2018	2019	2020	2021	2022	change 22/21
Algeria	42.578	43.424	44.227	45.024	45.400	0.376
Angola	29.250	30.176	31.128	32.098	33.086	0.989
Congo	5.441	5.571	5.702	5.836	5.982	0.146
Equatorial Guinea	1.314	1.360	1.406	1.452	1.498	0.046
Gabon	2.053	2.080	2.108	2.135	2.161	0.026
IR Iran	82.084	83.075	84.038	84.841	85.690	0.849
Iraq	38.124	39.128	40.150	41.191	42.249	1.058
Kuwait	4.227	4.420	4.465	4.336	4.386	0.050
Libya	6.513	6.578	6.644	6.710	6.777	0.067
Nigeria	202.988	208.282	213.402	218.402	221.602	3.200
Saudi Arabia	33.414	34.218	35.013	34.111	34.793	0.682
United Arab Emirates	9.367	9.504	9.282	9.558	9.892	0.334
Venezuela	31.828	32.220	32.605	32.986	33.105	0.119
OPEC	489.181	500.035	510.170	518.679	526.621	7.941

Table 2.2

OPEC Members' nominal GDP (at current market prices)

(m \$)

	2018	2019	2020	2021	2022
Algeria	174,902	171,550	145,717	163,429	186,995
Angola	101,353	83,137	54,821	71,258	115,164
Congo	13,676	12,910	10,502	12,131	12,530
Equatorial Guinea	13,097	11,364	10,099	12,269	16,451
Gabon	16,875	16,875	15,339	20,242	21,931
IR Iran	246,318	241,658	195,528	289,294	352,213
Iraq	227,512	233,636	182,455	254,782	264,182
Kuwait	138,209	136,189	105,941	136,643	181,978
Libya	76,681	69,241	46,895	39,007	44,066
Nigeria	421,742	406,176	430,197	436,450	470,332
Saudi Arabia	846,584	838,565	734,271	868,586	1,108,149
United Arab Emirates	423,014	417,216	357,219	405,468	507,535
Venezuela	102,021	73,003	43,788	57,148	93,111
OPEC	2,801,984	2,711,519	2,332,772	2,766,706	3,374,636

Table 2.1

OPEC Members' population

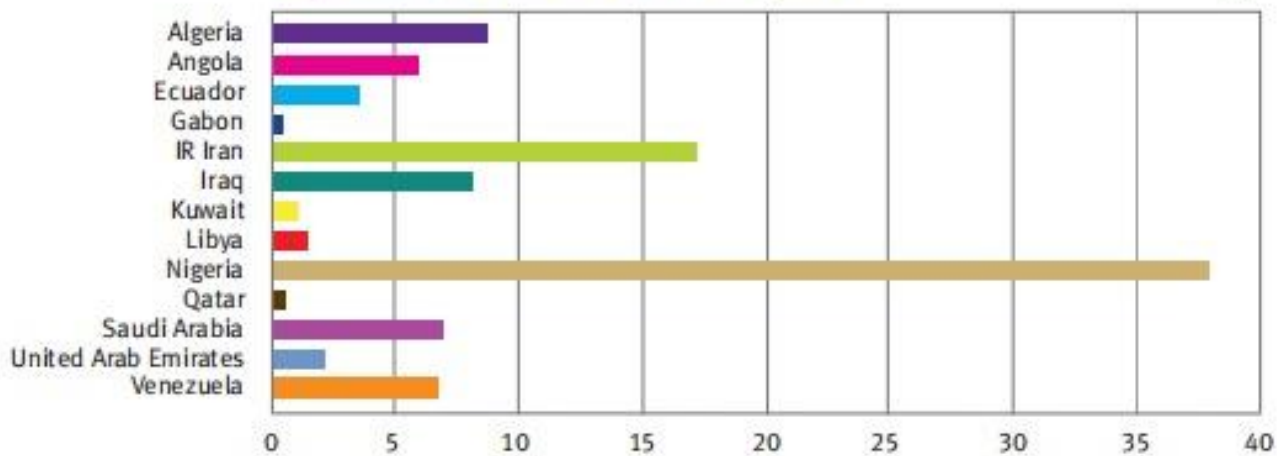
(million inhabitants)

	2014	2015	2016	2017	2018	change 18/17
Algeria	39.11	39.96	40.84	41.72	42.58	0.86
Angola	25.79	26.68	27.50	28.36	29.25	0.89
Congo	4.87	5.00	5.13	5.26	5.40	0.14
Ecuador	16.03	16.28	16.53	16.78	17.02	0.24
Equatorial Guinea	1.13	1.18	1.22	1.27	1.31	0.05
Gabon	1.83	1.86	1.88	1.93	1.97	0.04
IR Iran	78.41	79.36	80.28	81.16	82.01	0.85
Iraq	34.82	35.21	36.17	37.14	38.12	0.98
Kuwait	4.09	4.24	4.41	4.50	4.62	0.12
Libya	6.26	6.32	6.39	6.47	6.56	0.10
Nigeria	181.89	187.15	192.41	197.70	202.99	5.29
Saudi Arabia	30.77	31.52	31.79	32.55	33.41	0.86
United Arab Emirates	9.30	9.58	9.86	9.99	10.14	0.15
Venezuela	30.21	30.62	31.03	31.44	31.84	0.40
OPEC	464.51	474.95	485.43	496.26	507.23	10.97

Table 2.2
OPEC Members' GDP at current market prices (m \$)

	2012	2013	2014	2015	2016
Algeria	209,005	209,751	214,120	165,152	161,104
Angola	115,342	124,912	126,777	102,962	95,821
Ecuador	87,925	94,776	100,917	99,068	96,690
Gabon	17,181	17,596	18,209	14,370	14,273
IR Iran	587,209	511,621	425,326	393,436	409,823
Iraq	218,032	234,638	228,491	179,513	166,274
Kuwait	174,066	174,179	162,695	114,078	110,572
Libya	89,242	62,872	33,819	29,763	33,157
Nigeria	461,448	515,134	531,217	483,136	400,571
Qatar	186,322	198,183	205,660	164,190	152,509
Saudi Arabia	735,975	746,647	756,350	651,757	639,617
United Arab Emirates	373,432	388,598	401,958	370,296	371,353
Venezuela	331,457	228,017	215,296	260,089	287,274
OPEC	3,586,635	3,506,924	3,420,836	3,027,811	2,939,039

Graph 2.2
Population as a share of total OPEC, 2016 (%)



OPEC crude oil production allocations (1,000 b/d)

	Jan 98– Mar 98	Apr 98– Jun 98	Jul 98– Mar 99	Apr 99– Mar 00	Apr 00– Jun 00	Jul 00– Sep 00	Oct 1, 00– Oct 30, 00	Oct 31, 00 –Jan 01	Feb 01– Mar 01	Apr 01– Aug 01
	23/ 909	24/ 50	25/ 788	26/ 731	27/ 788	28/ 811	29/ 837	30/ 853	31/ 805	32/ 773
Algeria	909	50	788	731	788	811	837	853	805	773
IR Iran	3,942	140	3,318	3,359	–	3,727	3,844	3,917	3,698	3,552
Iraq	1,314	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Kuwait	2,190	125	1,980	1,836	1,980	2,037	2,101	2,141	2,021	1,941
Libya	1,522	80	1,323	1,227	1,323	1,361	1,404	1,431	1,350	1,296
Nigeria	2,042	125	2,033	1,885	2,033	2,091	2,157	2,198	2,075	1,993
Qatar	414	30	640	593	640	658	679	692	653	627
Saudi Arabia	8,761	300	8,023	7,438	8,023	8,253	8,512	8,674	8,189	7,865
United Arab Emirates	2,366	125	2,157	2,000	2,157	2,219	2,289	2,333	2,201	2,113
Venezuela	2,583	200	2,845	2,720	2,845	2,926	3,019	3,077	2,902	2,786
OPEC	26,044									
OPEC excl Iraq		1,175	23,107	21,789	19,789**	24,083	24,841	25,315	23,894	22,946
Target		24,432								

OPEC Members' crude oil production allocations (1,000 b/d)

	Mar 17, 05– Jun 30, 05	Jul 05– Oct 06	Nov 06– Jan 07	Feb 07– Oct 07	Nov 07– Dec 07	Jan 08– Sep 08	Oct 08	Nov 08– Dec 08	Jan 09– Dec 11	Jan 12–
	43/ 878	44/ 894	45/ 59	46/ 25	47/ nd	48/ nd	49/ nd	50/ 71	51/ nd	52/ nd
Algeria	878	894	59	25	nd	nd	nd	71	nd	nd
Angola	--	--	--	--	--	nd	nd	99	nd	nd
Ecuador	--	--	--	--	--	nd	nd	27	nd	nd
IR Iran	4,037	4,110	176	73	nd	nd	nd	199	nd	nd
Iraq	--	--	--	--	--	--	--	--	--	nd
Kuwait	2,207	2,247	100	42	nd	nd	nd	132	nd	nd
Libya	1,473	1,500	72	30	nd	nd	nd	89	nd	nd
Nigeria	2,265	2,306	100	42	nd	nd	nd	113	nd	nd
Qatar	713	726	35	15	nd	nd	nd	43	nd	nd
Saudi Arabia	8,937	9,099	380	158	nd	nd	nd	466	nd	nd
United Arab Emirates	2,400	2,444	101	42	nd	nd	nd	134	nd	nd
Venezuela	3,165	3,223	138	57	nd	nd	nd	129	nd	nd
OPEC excl Iraq	26,075	26,549								
OPEC excl Angola, Ecuador and Iraq			1,161	484	500**			1,500		
Target OPEC excl Angola, Ecuador and Iraq			26,300**	25,800**	27,253**					
Target OPEC excl Iraq						29,673**	28,808	27,308	24,845	
Target OPEC										30,000

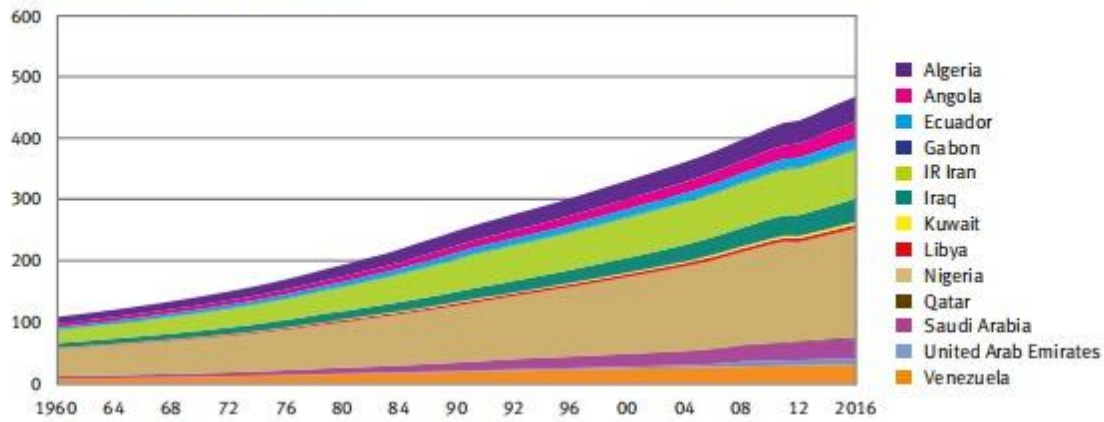
	Sep 01– Dec 01	Jan 02– Dec 02	Jan 03	Feb 03– May 03	Jun 03– Oct 03	Nov 03– Mar 04	Apr 04– Jun 04	Jul 04	Aug 04– Oct 04	Nov 1, 04– Mar 16, 05
	33/ 741	34/ 693	35/ 735	36/ 782	37/ 811	38/ 782	39/ 750	40/ 814	41/ 830	42/ 862
Algeria	741	693	735	782	811	782	750	814	830	862
IR Iran	3,406	3,186	3,377	3,597	3,729	3,597	3,450	3,744	3,817	3,964
Iraq	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Kuwait	1,861	1,741	1,845	1,966	2,038	1,966	1,886	2,046	2,087	2,167
Libya	1,242	1,162	1,232	1,312	1,360	1,312	1,258	1,365	1,392	1,446
Nigeria	1,911	1,787	1,894	2,018	2,092	2,018	1,936	2,101	2,142	2,224
Qatar	601	562	596	635	658	635	609	661	674	700
Saudi Arabia	7,541	7,053	7,476	7,963	8,256	7,963	7,638	8,288	8,450	8,775
United Arab Emirates	2,025	1,894	2,007	2,138	2,217	2,138	2,051	2,225	2,269	2,356
Venezuela	2,670	2,497	2,647	2,819	2,923	2,819	2,704	2,934	2,992	3,107
OPEC excl Iraq	21,998	20,575	21,809	23,230	24,083	23,230	22,282	24,178	24,653	25,601

OPEC Members' crude oil production allocations (1,000 b/d)

	Mar 17, 05– Jun 30, 05	Jul 05– Oct 06	Nov 06– Jan 07	Feb 07– Oct 07	Nov 07– Dec 07	Jan 08– Sep 08	Oct 08	Nov 08– Dec 08	Jan 09– Dec 11	Jan 12–
	43/ 878	44/ 894	45/ 59	46/ 25	47/ nd	48/ nd	49/ nd	50/ 71	51/ nd	52/ nd
Algeria	878	894	59	25	nd	nd	nd	71	nd	nd
Angola	--	--	--	--	--	nd	nd	99	nd	nd
Ecuador	--	--	--	--	--	nd	nd	27	nd	nd
IR Iran	4,037	4,110	176	73	nd	nd	nd	199	nd	nd
Iraq	--	--	--	--	--	--	--	--	--	nd
Kuwait	2,207	2,247	100	42	nd	nd	nd	132	nd	nd
Libya	1,473	1,500	72	30	nd	nd	nd	89	nd	nd
Nigeria	2,265	2,306	100	42	nd	nd	nd	113	nd	nd
Qatar	713	726	35	15	nd	nd	nd	43	nd	nd
Saudi Arabia	8,937	9,099	380	158	nd	nd	nd	466	nd	nd
United Arab Emirates	2,400	2,444	101	42	nd	nd	nd	134	nd	nd
Venezuela	3,165	3,223	138	57	nd	nd	nd	129	nd	nd
OPEC excl Iraq	26,075	26,549								
OPEC excl Angola, Ecuador and Iraq			1,161	484	500**			1,500		
Target OPEC excl Angola, Ecuador and Iraq			26,300**	25,800**	27,253**					
Target OPEC excl Iraq						29,673**	28,808	27,308	24,845	
Target OPEC										30,000

Graph 2.1
OPEC Members' population

(million inhabitants)



OPEC Members' crude oil production allocations (1,000 b/d)

	Oct 93=	Jul 96=	Jan 98=	Apr 98=	Jul 98=	Apr 99=	Apr 00=	Jul 00=	Oct 11, 00=	Oct 11, 00=	Feb 01=
	Jun 96	Dec 97	Mar 98	Jun 98	Mar 99	Mar 00	Jun 00	Sep 00	Oct 30, 00	Jan 01	Mar 01
Algeria	21/	22/	23/	24/	25/	26/	27/	28/	29/	30/	31/
IR Iran	3,600	3,600	3,942	140	3,318	3,359	---	3,727	3,844	3,917	3,698
Iraq	400	1,200	1,314	---	---	---	---	---	---	---	---
Kuwait	2,000	2,000	2,190	125	1,980	1,836	1,980	2,037	2,101	2,141	2,021
Libya	1,390	1,390	1,522	80	1,323	1,227	1,323	1,361	1,404	1,431	1,350
Nigeria	1,865	1,865	2,042	125	2,033	1,885	2,033	2,091	2,157	2,198	2,075
Qatar	378	378	414	30	640	593	640	658	679	692	653
Saudi Arabia	8,000	8,000	8,761	300	8,023	7,438	8,023	8,253	8,512	8,674	8,189
United Arab Emirates	2,161	2,161	2,366	125	2,157	2,000	2,157	2,219	2,289	2,333	2,201
Venezuela	2,389	2,389	2,583	200	2,845	2,720	2,845	2,926	3,019	3,077	2,902
OPEC	22,908	23,703	26,044								
OPEC excl Iraq				1,175	23,107	21,789	19,789**	24,083	24,841	25,315	23,894
Target				24,432							

	Apr 01=	Sep 01=	Jan 02=	Jan 03=	Feb 03=	Jun 03=	Nov 03=	Apr 04=	Jul 04=	Aug 04=	Nov 1, 04=
	Aug 01	Dec 01	Dec 02	Jan 03	May 03	Oct 03	Mar 04	Jun 04	Jul 04	Oct 04	Mar 16, 05
Algeria	32/	33/	34/	35/	36/	37/	38/	39/	40/	41/	42/
IR Iran	773	741	693	735	782	811	782	750	814	830	862
Iraq	3,552	3,406	3,186	3,377	3,597	3,729	3,597	3,450	3,744	3,817	3,964
Kuwait	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
Libya	1,941	1,861	1,741	1,845	1,966	2,038	1,966	1,886	2,046	2,087	2,167
Nigeria	1,296	1,242	1,162	1,232	1,312	1,360	1,312	1,258	1,365	1,392	1,446
Qatar	1,993	1,911	1,787	1,894	2,018	2,092	2,018	1,936	2,101	2,142	2,224
Saudi Arabia	627	601	562	596	635	658	635	609	661	674	700
United Arab Emirates	7,805	7,541	7,053	7,476	7,963	8,256	7,963	7,638	8,288	8,450	8,775
Venezuela	2,113	2,005	1,894	2,007	2,138	2,217	2,138	2,051	2,225	2,269	2,356
OPEC excl Iraq	2,786	2,670	2,497	2,647	2,819	2,923	2,819	2,704	2,934	2,992	3,107
OPEC excl Iraq	22,946	21,998	20,575	21,809	23,230	24,083	23,230	22,282	24,178	24,653	25,601

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج إيفيوز

Dependent Variable: SER01
Method: ARDL
Date: 06/02/25 Time: 05:49
Sample (adjusted): 2014 2023
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): SER02
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 6
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SER01(-1)	0.263134	0.126820	2.074857	0.0767
SER02	0.885934	0.138954	6.375740	0.0004
C	70.27302	23.67505	2.968231	0.0209
R-squared	0.873341	Mean dependent var		177.0000
Adjusted R-squared	0.837153	S.D. dependent var		21.07658
S.E. of regression	8.505301	Akaike info criterion		7.362581
Sum squared resid	506.3811	Schwarz criterion		7.453357
Log likelihood	-33.81291	Hannan-Quinn criter.		7.263001
F-statistic	24.13334	Durbin-Watson stat		1.566814
Prob(F-statistic)	0.000723			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: SER01
Date: 06/02/25 Time: 05:51
Sample: 2013 2023
Included observations: 10

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
6	-30.904640	7.534364	7.600106	7.392494	0.736118	ARDL(1, 0)
3	-30.658081	7.701796	7.789451	7.512636	0.700225	ARDL(2, 0)
5	-30.774436	7.727652	7.815308	7.538492	0.692373	ARDL(1, 1)
2	-30.646094	7.921354	8.030923	7.684904	0.626278	ARDL(2, 1)
4	-30.685190	7.930042	8.039611	7.693592	0.623017	ARDL(1, 2)
1	-30.627747	8.139499	8.270982	7.855759	0.503731	ARDL(2, 2)

Dependent Variable: NATIJ_MAHALI

Method: ARDL

Date: 06/02/25 Time: 05:41

Sample (adjusted): 2014 2023

Included observations: 10 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): PRE_PTROL

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 6

Selected Model: ARDL(1, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NATIJ_MAHALI(-1)	0.263134	0.126820	2.074857	0.0767
PRE_PTROL	0.885934	0.138954	6.375740	0.0004
C	70.27302	23.67505	2.968231	0.0209
R-squared	0.873341	Mean dependent var		177.0000
Adjusted R-squared	0.837153	S.D. dependent var		21.07658
S.E. of regression	8.505301	Akaike info criterion		7.362581
Sum squared resid	506.3811	Schwarz criterion		7.453357
Log likelihood	-33.81291	Hannan-Quinn criter.		7.263001
F-statistic	24.13334	Durbin-Watson stat		1.566814
Prob(F-statistic)	0.000723			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Akaike Information Criteria

